جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم التسيير تخصص مالية وبنوك

الشمول المالي وأثره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر–دراسة مقارنة– خلال الفترة 2011–2017

من إعداد الطلبة

بلخادم هند

بوداود فاطمة

تحت أشراف الأستاذ

د. ميدون سيساني

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
د. حري مخطارية	أستاذة محاضرة –أ–	رئيسا
د. سيساني ميدون	أستـــاذ محاضر –أ–	مشرفا
د.بلخضر نصيرة	أستـــاذة محاضر –أ–	مناقش أول
د.سحنون خالد	أستاذ محاضر –أ–	مناقش ثاني

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلاله، وله الشكر يكافئ نعمه ويوافي مزيده، وصل اللهم وسلم وأنعم وزد وبارك على حبيبنا المصطفى الهادي.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى أستاذي المشرف الدكتور "ميدون سيساني " لقبوله الإشراف على هذه المذكرة ولما منحه لنا من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد وتشجيع خلال مسيرة البحث بالشكل المطلوب جزاه الله خيرا وأتمنى له التوفيق في عمله.

و كذلك أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وتقييمها

نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة.

إهداء

الحمد لله الذي نور بكتابه القلوب فاستنارت بنوره العقول، الحمد لله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أهدي ثمرة عملي هذا:

إلى ولي نعمتي إلي من تمنى رؤيتي ناجحة وحاملة للشهادة وإلى من أرى في عينيه عزتي وأخذ من دفئ حنانه قوتي وعزيمتي أدعو الله لك يا "أبي" عمرا مديدا تنير به أيامك .

إلى التي أنارت في ظلمة الليل بنور عينها الساهرة على راحتي وأهدتني أمانا، أقول حفظك الله وأطال في عمرك "أمي".

إلى أمي الثانية "جدتي" أطال الله في عمرك وحفظك وجعلك الله نورا يضيء بيتنا.

إلى المرحوم "جدي" وأعمامي رحمهم الله وجعلهم في الجنة الأعلى من الفردوس مع الصديقين والأبرار

إلى من وهبهم الله سندا وجعلهم لي فخرا وأنار لي حياتي بوجودهم شموعا مضيئة فأهديهم حبي واحترامي إخوتي الأعزاء" أمين"، "عمر""آدم يحي"وبخالص الشكر لأخي "أمين" لدعمه ومساندته لي طوال مسيرتي في المذكرة أتمنى لك التوفيق في حياتك .

إلى رفيقة دربي "مروة" التي رفعت من معنوياتي ومشاركتها لهذا العمل أتمنى لكي التوفيق لما يحبه الله ويرضاه .

إلى كل أفراد عائلتي كل باسمه .

إلى زملائي وأساتذتي في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في جامعة تيارت

" نجاحي هدية لك يا أبي "

هند

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات....

أهدي هذا العمل لروح والدي الطاهرة الذي لم يلحقه القدر لبلوغ هذه اللحظة معي التي لا طالما حثني وساعدني لأعمل عليها.....رحمة الله عليه

إلى ملاكي الجميل في الدنيا أمي رعاها الله وحفظها بحفظه.

إلى الأعز على قلبي...أخي وأختي الكبرى، والصغيرة إيمان الأغلى ما املك في حياتي وحفظهم الله لي ولأحبائهم .

إلى صغار العائلة وأغلى ما املك {عبد الباسط قصي– لينة– ليا لجين}

إلى جدتي الطيبة وخالتي فاطمة على اهتمامهم ودعائهم الملازم لي دوما وإلى الصديقة والأخت وأجمل ما أعطتني الصداقة يوما ما "حليمة" على تعبها معي في كل لحظة

إلى الجار الطيب والأخ والسند عبد القادر وعائلته الكريمة

صديقاتي أميرة، فاطمة، بشرى، أحلام، وإلى رئيس جمعية الهلال الأحمر بمثابة الأخ والسند نوري عبد القادر على حرصه لي ولدراستي وكل إخوتي من الأعضاء.

وصديقتي الجميلة في المذكرة "هند" وأخي في الله "حكيم " أعانه الله في مذكرته كذلك

إلى أصدقاء الدراسة دفعة مالية وبنوك 2021–2022

و إلى كل من كان لنا سند يوما ما

{تخرجي هدية لك يا والديّ}

فاطمة

الفهرس

شكر وتقدير I
اهداء II
قائمة الجداول البيانية VII
قائمة الأشكال البيانية VIII
مقدمة ..... أ-هـ

الفصل الأول:

التأصيل النظري حول الشمول المالي

تمهيد: 2
المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي 3
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الشمول المالي. 3
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي 8
المطلب الثالث: خصائص وأبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه. 12
المبحث الثاني: سياسات الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي 18
المطلب الأول: سياسات الشمول المالي 18
المطلب الثاني: الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي 21
المطلب الثالث: انعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي 24
المبحث الثالث: الشمول المالي علاقته بالمسؤولية الاجتماعية 26
المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال 26
المطلب الثاني: دور الشمول المالي في تعزيز روح المسؤولية الاجتماعية في البنوك 27
المطلب الثالث: دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية 28
خلاصة الفصل الأول: 30

الفصل الثاني:

الإطار النظري حول التنمية الاقتصادية

تمهيد: .....32.....

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية .....33.....

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية .....33.....

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية وأهميتها .....35.....

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية .....39.....

المبحث الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية .....42.....

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية .....42.....

المطلب الثاني: مصادر التنمية الاقتصادية .....47.....

المطلب الثالث: عوائق التنمية الاقتصادية .....49.....

المبحث الثالث: استراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالشمول المالي. .....51.

المطلب الأول: استراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية. .....51.....

المطلب الثاني: الشمول المالي وأهميته في التنمية الاقتصادية .....54.....

المطلب الثالث: ارتباط الشمول المالي بالتنمية الاقتصادية .....54.....

خلاصة الفصل الثاني: .....57.....

الفصل الثالث:

الشمول المالي وأثره في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر – دراسة مقارنة–

تمهيد: .....59.....

المبحث الأول: الشمول المالي في الدول العربية .....60.....

المطلب الأول: الشمول المالي في الدول العربية .....60.....

المطلب الثاني: خدمات التكنولوجيا في دول العربية–الانترنت– .....68...

المطلب الثالث: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الشمول المالي .....70.

المبحث الثاني: الشمول المالي في الجزائر .....72.....

المطلب الأول: سياسات البنوك الجزائرية في تعزيز الشمول المالي .....72..

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الجزئية الشمول المالي في الجزائر .....74....

المطلب الثالث: مقارنة مؤشرات الشمول المالي بين بعض الدول العربية .....79.

المبحث الثالث: الشمول المالي وارتباطاته بالتنمية .....82.....

المطلب الأول: الشمول المالي وأثره على التنمية الاقتصادية والمستدامة .....82.

المطلب الثاني: تحديات الشمول المالي في الجزائر .....83.....

المطلب الثالث: حلول مقترحة لترقية الشمول المالي في الجزائر .....85.....

خاتمة الفصل الثالث: .....88.....

خاتمة .....89.....

قائمة المراجع .....93.....

قائمة الجداول البيانية

الجدول رقم 1 :1 -أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها .....15.....

الجدول رقم 3 :1 -ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية (15سنة-25سنة)في الدول العربية. 62

الجدول رقم 3 :2 -ترتيب الدول العربية في مؤشر الشمول المالي لسنة 2017. 70

الجدول رقم 3 :3 -النسبة المئوية للبالغين الذين يملكون حسابات في المؤسسات المالية 74

الجدول رقم 3 :4 -أهم النسب المئوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر. 75

الجدول رقم 3 :5 -نسبة المقترضين فوق 15سنة من المصارف التجاريةوالمؤسسات المالية للسنوات 2011-2014-2017. .....77.....

الجدول رقم 3 :6 -نسب الادخار من المصارفوالمؤسسات المالية للأفراد البالغين 77

الجدول رقم 3 :7 -مؤشر الفروع البنكية مدى انتشار فروع بنكية في الوطن لكل 100 ألف بالغ خلال السنوات(2011-2014-2017-2018-2019). 78

الجدول رقم 3 :8 -نسبة استخدام الآلات المصرفية لكل 100الف بالغ في الجزائر خلال السنوات(2011-2014-2017-2018-2019) .....78.....

الجدول رقم 3 :9 -نسبة العملاء المقترضونمن البنوك لكل 100الف بالغ. 79

الجدول رقم 3 :10 -مقارنة لبعض مؤشرات الشمول المالي بين(الجزائر-تونس-المغرب-فرنسا) 79

الجدول رقم 3 :11 -مقارنة لبعض نسب استعمال الصراف الآلي لكل 100الف بالغ بين(الجزائر-تونس-المغرب-فرنسا) .....80.....

الجدول رقم 3 :12 -مقارنة بين الجزائروبعض البلدان وفقا لمؤشر الفروع البنكية لكل 100الف بالغ خلال السنوات (2017-2018-2019) .....81.....

قائمة الأشكال البيانية

الشكل رقم 1 :1 -عناصر الشمول المالي .....8.....

الشكل رقم 1 :2 -أهداف الشمول المالي .....12.....

الشكل رقم 2 :1 -أهداف التنمية الاقتصادية .....38.....

الشكل رقم 2 :2 -مخطط عوائق للتنمية الاقتصادية .....50.....

الشكل رقم 3 :1 -نسبة الأفراد المدخرين في الدول العربية خلال أعوام(2017.201.(4 61...

الشكل رقم 3 :2 -امتلاك الأفراد البالغين (أعمارهم أكثر من 15سنة) لحسابات في مؤسسات 63

الشكل رقم 3 :3 -سلوك الاقتراض في المنطقةالعربية لدى الأفراد فوق (15سنة). 64.....

الشكل رقم 3 :4 -نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو أصحاب البطاقات الائتمانية فوق

(25سنة) خلال سنة(2017-2014) .....64.....

الشكل رقم 3 :5 -القنوات المستخدمة في التحويلاتودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال

سنتي(2014-2017). .....65.....

الشكل رقم 3 :6 -نسبة استخدام الهاتف أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي في الدول

العربيةخلال 2017. .....66.....

الشكل رقم 3 :7 -استخدام الانترنت في الدول العربية سنة 2018. 68.....

الشكل رقم 3 :8 -أسباب عدم امتلاك حساب في المصرف للدول العربيةسنة 2018. 69.....

الشكل رقم 3 :9 -مقارنة لبعض نسب استعمال الصراف الآلي لكل 100الف بالغ بين(الجزائر-

تونس-المغرب-فرنسا) .....81.....

مقدمة

مقدمة:

الشمول المالي يعد من القضايا الهامة التي نالت اهتمام المنظمات الدولية وصانعي السياسات في مختلف الدول. خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 وذلك لبيان دور المساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، وبرزت أهمية الشمول المالي باعتباره أحد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة التي أصبحت تواجه مختلف المجتمعات وخاصة الطبقات الهشة من ذوي الدخل المحدود، وبذلك ازداد التزام الحكومات لتحقيق الشمول المالي من خلال تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية بالشكل الصحيح مع وضع تشريعات عادلة وشفافة بهدف حماية المستهلكين لها، و قد أصبح الشمول المالي في الوقت الحاضر ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية لأنه يعمل على مواجهة الفقر والتقليل من حدة البطالة، خاصة أن دول العالم الثالث التي تظهر التقارير والدراسات أنها تواجه مشاكل اقتصادية ومالية وبالأخص مشاكل تمويل الاستثمار والتنمية لديها معوقات في تمويل المشروعات الصغيرة، مما يجعل الحاجة ملحة لتوسع وتشجيع نطاق الشمول المالي، وتقديم كافة الخدمات المالية مثل القروض والائتمان والادخار والتأمين والدعم يشكل أكثر فاعلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لدورها العام في التنمية وخلق فرص العمل.كامل ومما هو جدير بالذكر أن توسيع نطاق الشمول المالي وتطويره ليس في حد من ذاته هدفا، بل أداة لتحقيق غاية كبرى، وذلك لدوره الكبير في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص، والحد من الفقر وتحقيق العدالة وتأمين الرفاهية وتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

طرح الإشكالية: في ظل ما سبق ذكره، يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

- **ما هو أثر الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية: وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع سنحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

- ماذا نقصد بالشمول المالي ؟
- كيف يؤثر الشمول المالي في التنمية الاقتصادية ؟
- ما مدى تطبيق الشمول المالي وأثره على التنمية في الجزائر وبعض الدول العربية ؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة على الأسئلة المطروحة تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

- H0: لا توجد علاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي.

- H01: لا توجد علاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية.
- H1: يمكن أن يساهم الشمول المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار هذا الموضوع على أساس أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

- بالنسبة للدوافع الذاتية تتمثل في:
  - حداثة الموضوع من جهة وقلة الدراسات المتخصصة في هذا الجانب من جهة أُخرى .
  - اكتساب معارف جديدة في مجال دراستنا وتنمية فكرنا .
  - الرغبة الشخصية في دراسة مواضيع الشمول المالي .
- أما الدوافع الموضوعية فتتمثل في:
  - إدراكا لمدى أهمية الشمول المالي في التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة انطلاقا من تصاعد الاهتمام العالمي بموضوع الشمول المالي في ضوء ما أثبتته التجارب الدولية من أن الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي، كما يساهم في النمو الاقتصادي، ويعمل على رفع الكفاءة المالية، فضلا عن تحسين الحالة المعيشية لأفراد المجتمع وخاصة الفقراء منهم .

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحديد أساسيات الشمول المالي، وإبراز أهمية سياسة الشمول المالي كآلية لدعم الاستقرار المالي، من خلال تحديد انعكاسات تطبيق هذه السياسة على الاستقرار المالي والعلاقة بينهما إلى جانب تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر والدول العربية دراسة المقارنة بينهما ومناقشة آليات تأثير الشمول المالي على التنمية الاقتصادية .

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

- **الإطار الزماني:** تتمثل في دراسة المقارنة بين الجزائر والدول العربية خلال فترة 2011-2017.
- **أما الإطار المكاني:** فدراستنا سوف تكون على دراسة مقارنة بين الجزائر وبعض الدول العربية.

منهج الدراسة: المنهج المتبع هو المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حسب ما تمليه الدراسة .

- **المنهج الوصفي:** الذي يتجلى في تقديم موضوع الدراسة من الجوانب النظرية للشمول المالي والتنمية الاقتصادية وتحديد تعريف شامل له والتعرف أيضا على أهمية وأهداف الشمول المالي.

- **المنهج التحليلي:** من خلال التطرق إلى دراسة لبعض الدول العربية ومدى تطبيقها للشمول المالي بالإضافة إلى الأسلوب المقارن بين الجزائر وبعض الدول العربية ومدى التفاوت فيما بينها.

الدراسات السابقة: تم التطرق في هذه الدراسة إلى مجموعة من البحوث والدراسات السابقة نذكر منها:

1. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، 2018، حيث عالج الباحثان الإشكالية التالية: هل استطاعت جمهورية مصر العربية تحقيق الشمول المالي من خلال إستراتجيتها ؟ وإلى أين وصلت في ذلك ؟ وقد توصل الباحثان إلى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة و مسؤولة، فمنذ عام 2010 قامت عدة دول بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التقدم نحو الشمول المالي، وهيئت السياسات التنظيمية لذلك، وشجعت على الابتكار والمنافسة في مجال الخدمات المصرفية والمالية .
2. دراسة فضيل البشير ضيف بعنوان: واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية،جامعة الجلفة الجزائر ، مجلد06 ، العدد01،2020، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عرضت هذه الدراسة مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه، وبينت أهم خصائصه ومقوماته ومن ثم تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر ومقارنته ببعض الدول العربية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقدم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، ووضع إستراتيجية وطنية لنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع من خلال التأكد من ضرورة استخدام القنوات البنكية لتعبئة مدخرات العائلات والحد من قدر الإمكان من حجم السيولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي .

3. دراسة حنين محمد بدر عجوز بعنوان : دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة غزة 2017،ترى وجود علاقة طردية قوية بين أبعاد الشمول المالي الثلاثة مجتمعة و تحقيق اح لمسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة ،و قد أوصت الدراسة بضرورة العمال على حملة توعية لشرح المسؤولية الاجتماعية .

صعوبات الدراسة: كأي دراسة واجهتنا عدة صعوبات أهمها:

- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية الخاصة بالشمول المالي .

هيكل الدراسة: تم تقسيم هذه المذكرة إلى 03 فصول:

- **مقدمة.**
- **الفصل الأول:** خصصنا هذا الفصل للتأصيل النظري حول الشمول المالي ومن خلاله تطرقنا إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول الشمول المالي، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه سياسات الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي، وفي المبحث الثالث والأخير تكلمنا فيه عن الشمول المالي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية.
- **الفصل الثاني:** جاء بعنوان الإطار النظري حول التنمية الاقتصادية، قسم إلى ثلاثة مباحث، حيث جاء في المبحث الأول بعنوان ماهية التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني فبعنوان مقومات التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثالث فكان بعنوان إستراتجيات تحقيق التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالشمول المالي.
- **الفصل الثالث:** جاء بعنوان الشمول المالي وأثره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر—دراسة مقارنة- وقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان الشمول المالي في الدول العربية، أما المبحث الثاني بعنوان الشمول المالي في الجزائر، والمبحث الثالث والأخير كان بعنوان الشمول المالي وارتباطه بالتنمية.
- **الخاتمة.**

الفصل الأول:

التأصيل النظري حول الشمول المالي

تمهيد:

حاز الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم، حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة وانتشرت وازداد استخدامها ومن هنا اتبعت المؤسسات الرقابية على النشاط المالي سياسات وتنظيمات تراقب وتنظم وتحفز المتعاملين الماليين وانتشرت حملات التوعية والتثقيف في هذا المجال من أجل نشر الوعي لاستخدام هذه المعلومات.

من خلال هذا الفصل سوف نعطي نظرة عامة حول الشمول المالي وأهم سياساته وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية ضمن المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: عموميات حول الشمول المالي.
- **المبحث الثاني**: سياسات الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي.
- **المبحث الثالث**: الشمول المالي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية .

المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي من المفاهيم الأكثر مداولة في الفترة الأخيرة لا سيما في أعقاب الأزمة العالمية 2008، والتي فرضت على المؤسسات المالية الدولية زيادة الاهتمام به ورسم إستراتجيات دولية كفيلة بتعزيزه لا سيما في العلاقة التي تربطه بتحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية. من خلال هذا المبحث سيتم التطرق للمطالب التالية:

- **المطلب الأول:** نشأة وتعريف الشمول المالي .
- **المطلب الثاني:** أهمية وأهداف الشمول المالي.
- **المطلب الثالث:** خصائص وأبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الشمول المالي.

لقد أصبح الشمول المالي ضرورة من ضروريات العصر الحديث؛ حيث يعزز الاستقرار المالي ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. الأمر الذي يستدعي منا التعرض لنشأة الشمول المالي ومفهومه .

أولا: نشأة الشمول المالي وتطوره:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام1993 في دراسة " ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في بريطانيا، وقد تناولت الدراسة أثر إغلاق فرع أحد البنوك على

وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، ثم جاءت بعد ذلك الكثير من الدراسات لتعالج الصعوبات التي يواجهها الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وغير المصرفية.[1]

وقد استعمل مصطلح الشمول المالي بشكل واسع وبدقة فنية واحترافية منذ عام 1999، و عبر محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وفرق بين التخلي الاختياري عن طلب المنتجات والخدمات المالية سواء لانعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية وعقائدية، وبين عدم القدرة للوصول لتلك الخدمات ومن الجائز نطلق عليه التخلي الإجباري وله أسباب التي نذكرها لاحقا مثل عدم القدرة على تقديم الضمان الكافي.

[1] – سمير عبد الله، **الشمول المالي في فلسطين**، مذكرة ماجستير، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس ورام الله، 2016، ص15.

صدر الاهتمام بالشمول المالي منذ أوائل عام 2000، حيث كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية.عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي عام 2009 بدولة كينيا ثم عقد بعد ذلك في كل من اندونيسيا، موزنبيق وفيجي ومصر عام 2007. [1]

وفي إثر الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي سببت ضرر لمعظم اقتصاديات العالم ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بإضافة إلى تشجيع وحث مقدمي الخدمات المالية(البنوك وغيرها من المؤسسات المالية) على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.

واتخذ البنك الدولي الشمول المالي المتمثل في تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخ اء[2]، و قد اتخذت مجموعة العشرين(20)هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في خطة التنمية الاقتصادية والمالية .

وأطلقت مجموعة البنك الدولي في عام 2013 البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيزهم على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة، وتوالت البرامج والخطط في هذا الشأن أطلقت العديد من المؤسسات العالمية، مثل مؤسسة التمويل الدولية، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء برنامج تعمل على تحقيق الشمول المالي .

ومن أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ إستراتجيات وطنية للشمول المالي في العالم "بريطانيا" و"ماليزيا"، وتسعى العديد من الدول المتقدمة والنامية حاليا لتطوير إستراتيجيات الشمول المالي، وإصدار سياسات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة الشمولية في التشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية [3].

---

[1]–محمد بن موسى، **أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 15، مجلد 8، الجلفة، 2018، ص42.

[2]– Douglas Randall and Jennifer Chien,"8 key approaches to accelerate financial inclusion", words bank,2017,see web site: http: //blogs.wordbank.orgsd

[3]– سمير عبد الله،**مرجع سبق ذكره**، ص16.

ثانيا: تعريف الشمول المالي:

يوجد تعريف موحد للشمول المالي متفق عليه؛ حيث اختلف الخبراء والاقتصاديون حول مفهوم موحد للشمول المالي.وعلى العموم يمكن أن نعرفه من خلال التعريفات التي جاءت بها مختلف الهيئات الدولية العاملة في مجال الشمول المالي كالأتي:

1. تعريف البنك الدولي:

يعني أن الأفراد والمؤسسات لديها إمكانية استعمال المنتجات المالية بوفرة وبسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات، المدفوعات، ادخار وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة، حسب البنك الدولي إن إمكانية فتح حساب معاملات هو أول خطوة للاقتراب من الشمول المالي، من منطلق أنه يسمح للأفراد من توفير المال إضافة إلى تسديد واستقبال مبالغ مالية، إن حساب المعاملات يمثل أيضا وسيلة للاستفادة من خدمات مالية أخرى لذلك فإن تمكن الأفراد عبر مختلف أنحاء العالم من فتح حساب معاملات يعتبر من النقاط التي يرتكز عليها البنك الدولي في مبادرة (Financial Accerss)[1].

2. تعريف التحالف الدولي:

يرى التحالف الدولي أنه يتعين على كل دولة من دول الأعضاء في الحلف العمل على وضع تعريف خاص للشمول المالي وذلك لأنه من جهة لكل دولة خصائصها الاقتصادية والاجتماعية التي تنفرد بها ومن جهة أخرى فإن الوصول إلى صياغة التعريف يعني وضع اللبنة الأولى لصياغة الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، حيث توصلت 15 دولة وضع تعريف للشمول المالي ومن بين هذه التعريفات:

1.2. تعريف الشمول المالي حسب دولة ماليزيا: الشمول المالي هو الحق كل شخص استعمال مجموعة من الخدمات المالية في توقيت مناسب وبطريقة معروفة وبسعر مناسب باحترام كامل لكرامته، الخدمات المالية موفرة لكل شرائح المجتمع مع اهتمام خاص بالفقراء وذوي الدخل المنخفض والمغتربون العاملون وسكان المناطق النائية .

[1] – فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر** ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة الجزائر، مجلد 06، العدد 01، 2020، ص474.

2.2.التعريف الشمول المالي في تركيا: الشمول المالي مفهوم واسع يشمل قابلية الدخول المالي التعليم المالي والحماية المالية للمستهلك. [1]

3. تعريف صندوق النقد العربي:

يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهشمة منها من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة بأسعار منافسة وعادلة بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية، و يتم قياس الشمول المالي من حيث إتاحة الخدمات المالية بما يمثل جانبا العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب"[2] .

4. تعريف مجموعة العشرين (20) والتحالف العالمي للشمول المالي:

ينص" على أنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، بما في ذلك يشمل الفئات المهشمة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة "[3] .

5. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية للتثقيف المالي:

الشمول المالي بأنه: "العملية التي من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق

---

[1]– فضيل البشير ضيف، **نفس المرجع**، ص474.

[2]– سميرة بولحبال، حاكمي نجيب الله، **أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية**، مجلة أبحاث، العدد1 جوان، 2019، ص 25.

[3]– سمير عبد الله،**مرجع سبق ذكره**، ص16.

استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، ومن خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل النوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي "[1] .

6. تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء:

الشمول المالي بأنه "وصول الأمر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا"[2].

على ضوء ما سبق يمكننا تعريف الشمول المالي على أنه: استخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بالتكلفة والوقت المناسب، أو بمعنى آخر أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم[3] .

ثالثا: محاور الشمول المالي:

من خلال التعريفات المختلفة يمكن ملاحظة عدة محاور أساسية يرتكز عليها الشمول المالي وهي:[4]

- **الحصول على المنتجات والخدمات المالية:** توفر خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة والقدرة على تحمل التكاليف
- **القدرة المالية:** إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل الضائقة المالية.
- **استخدام المنتجات والخدمات المالية:** الانتظام والتكرار، ومدة الاستخدام.
- **جودة الخدمات والمنتجات المالية:** الخدمات مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها جميع فئات المجتمع.

---

[1]– شنبي صورية، بلخضر السعيد، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية**، مجلة البحوث في العلوم السياسية، المجلد: 03، العدد 02، 2018، ص107.

[2]سمير عبد الله، **نفس المرجع**، ص17.

[3]– إكرام مالوسي،سنه مسعي، **الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماستر،جامعة ميلة 2021،ص05.

[4]–شنبي صورية، بلخضر السعيد، **نفس المرجع**، ص106،ص107.

- **التنظيم والرقابة الفعليتين:** بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

الشكل رقم 1- 1: عناصر الشمول المالي

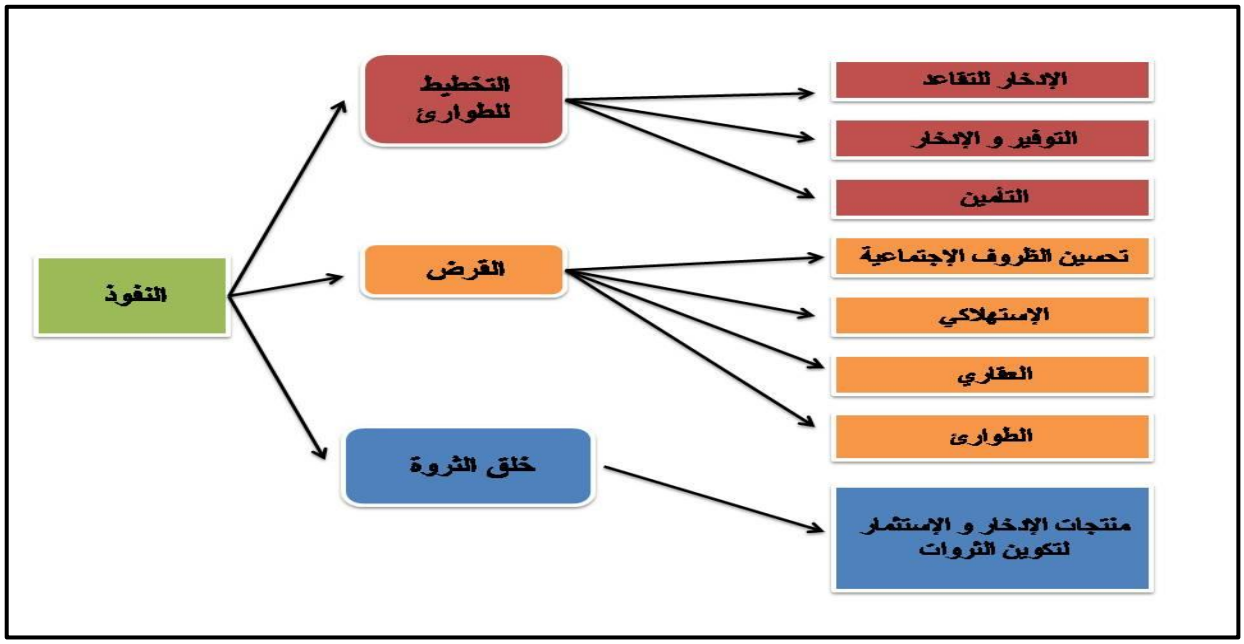

المصدر: (محمد طرشي وآخرون، **متطلبات تعزيز الشمول المالي، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال**، جامعة شلف، المجلد 01، العدد: 01، 2019، ص 121).

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

أولا: أهمية الشمول المالي:

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات الرقابية وهذا لأهميته في تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وتتجلى أهمية الشمول المالي من خلال ما يلي:

- يلعب النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية دورا مهما في التقليل من حدة التقلبات التي مستويات الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري من ثم التخفيف من حدة تقلبات دورات الأعمال والناتج المحلي الإجمالي، فمن خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية يتمكن الأفراد والمشروعات من التغلب على القيود بالسيولة وتعويض أية تغيرات تطرأ على مستويات الدخل الجاري وبالتالي تقليل الاستهلاك والاستثمار.

- ساعد الشمول المالي العائلات على الادخار من أجل التقاعد أو الحالات الطوارئ غير المتوقعة وتغطية النفقات المتكررة مثل الإيجار، فقد أبرزت العديد من الدراسات أن الشمول يمكن أن يحسن الدخل ويزيد من المدخرات وبالتالي تمكين الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة مثل الرعاية الصحية والتعليم والطعام وتنمية أعمالهم [1] .
- يعد دمج رواد الأعمال وأعمالهم في القطاع المالي الرسمي خطوة أولى مهمة لبناء أسواق مالية أكثر ارتباطا بأسواق عالمية.
- يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بحيث هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي؛حيث يهدف إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية .[2]
- كما أن الشمول المالي يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود وتنشيط الدورة الاقتصادية، ويزيد من فعالية السياسات الحكومية، و تحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة أسواق السلع والخدمات.
- يساعد الشمول المالي على تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي مما يؤدي إلى توفير شفافية أكبر في المعاملات المالية من خلال آليات الرقابة والإشراف وتفعيل دور الهيئات الاستعلام المالي .
- يمكن أن يساعد الشمول المالي وملكية الحساب على تقليل الفساد، وتثبيط التهرب الضريبي، والسماح بدفعات إعانات أكثر فعالية.
- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم أظهرت الدراسة أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، و الاستثمار في التعليم.[3]

[1]– محمد طرشي وآخرون،**مرجع سبق ذكره**، ص122.

[2]– بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، **واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، جامعة المدية، المركز الجامعي، تيبازة، ص49.

[3]– أحمد نوري حسن، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية** ، جامعة النهرين، بغداد، 2018، ص752.

- الشمول المالي يعزز التمكين الاقتصادي، والذي بدوره يحسن الرفاهية الشاملة مع توفير اللبنات الأساسية لمزيد من النمو، كما أن هناك عدة مخاطر للاستعباد مالي مثل الانخفاض العام في الادخار والاستثمار وارتفاع معدلات البطالة والفقر.
- يمكن نفاذ شرائح أكبر من المواطنين للخدمات المالية والتمويل سواء كانوا أفراد أو شركات وخاصة فيما يتعلق بالشركات متناهية الصغر والصغيرة يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وضمان عدالة توزيع الفرص الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع وهي بدورها تساعد على تحسين المستويات المعيشية والرفاهة للمجتمع [1] .
- يتيح الوصول إلى الخدمات المالية لأصحاب المشاريع المصغرة وصغيرة الحجم الاستفادة من الخدمات الاستشارية لهذه المؤسسات للمساعدة في استثمار رأسمالها وتنمية أعمالها .

ثانيا: أهداف الشمول المالي:

يهدف الشمول المالي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين وتقليل نسب البطالة وتمكين فئة الشباب والنساء ماليا وذلك من خلال:

- زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي.
- تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمهشمة.
- توعية تثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات وذلك لحماية حقوقهم .[2]
- هذا بالإضافة إلى ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على المدفوعات النقدية كوسيلة أساسية لتسوية المعاملات المالية والتجارية إلى نظام حديث يعتمد على التسوية المصرفية والإلكترونية

[1]- محمد طرشي وآخرون، **نفس المرجع**، ص124.

[2]- فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، جامعة الجلفة، الجزائر، مجلد 06، العدد01، 2020، ص476.

والتي يمثل فيها التعامل النقدي نسبة صغيرة وتأتي أهمية هذا التحول لما يترتب عن استمرار التعامل النقدي من مضار على الجهود التنمية الاقتصادية المتمثلة في تشجيع نمو القطاع غير الرسمي وعدم استفادة محدودي الدخل من الخدمات المالية الحديثة وضعف الثقافة الادخارية والاستثمارية وتسيير غسيل الأموال وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، لذلك فإن التحول إلى نظام المدفوعات المصرفية الإلكترونية يشجع دخول الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي ويضبط نشاط المشاريع المقولاتية ويسهل آلية دعمها ومرافقتها [1] .

- تحقيق حالة من الارتباط بين الأهداف وفق نظرية (الشمول المالي والاستقرار المالي والتراهة المالية والحماية المالية للمستهلك) بما يضمن التحقيق الأفضل لكل هدف من تلك الأهداف للوصول إلى ما هو أفضل للجميع وكذلك الارتباط الأمثل بين الأهداف .
- من المرجح أن ينتج التوافق بين الأهداف عندما يتم التركيز على إمكانية تحسين الارتباط وذلك لتحقيق جميع الأهداف فضلا عن أهداف السياسية القومية الأوسع كالتنمية الاقتصادية وزيادة الرفاهية وزيادة الكفاءة.
- الرفع من فعالية السياسة النقدية، حيث أن النفوذ إلى الخدمات المالية يعزز الطلب الكلي والاستثمار، ويصبح إجمالي الطلب والاستثمار أكثر حساسية للسياسة النقدية من خلال زيادة مرونة معدل الإقراض[2]

[1]– فضيل البشير ضيف، **نفس المرجع**، ص477.

[2]– طرشي محمد وآخرون، **نفس المرجع**، ص122.

الشكل رقم 1– 2: أهداف الشمول المالي

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما ماسبق.

المطلب الثالث: خصائص وأبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه.

أولا: خصائص الشمول المالي:

يتميز الشمول المالي بالخصائص التالية: [1]

1. استمرار تزايد امتلاك الحسابات المصرفية:

تظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن 515 مليون بالغ فتحو حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال تقديم الخدمات المالية على الهاتف المحمول في الفترة بين عامي 2014-2017، و ذلك أن 69بالمائة من البالغين يمتلكون حاليا حسابات مقابل 62 بالمائة في عام 2014 و51 بالمائة في عام 2011. الغالبية العظمى من مالكي الحسابات لديهم حسابات إما في البنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية المنظمة.

2. أنماط الادخار والائتمان والقدرة على مواجهة المخاطر المالية:

[1]– جمال محمود عطية و آخرون ، **التجارب الدولية في الشمول المالي (دراسة قياسية مقارنة)، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية** ،العدد1،2019،ص85-86.

إن ادخار النقود وإمكانية الحصول على الائتمان وإدارة المخاطر هي جميعا جوانب رئيسية للشمول المالي وتوضح بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي كيف ولماذا يقوم الإنسان بالادخار والاقتراض وتبرز مدى قدرتهم على تغطية النفقات غير المتوقعة، و يدخر الناس النقود بالطرق المختلفة فالكثيرون يدخرون بالطرق الرسمية .

3. زيادة الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية:

قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي منذ تدشينها عام 2011.رؤى وأفكار حول طرق زيادة الشمول المالي هذه الخدمات ؛و يتميز إصدار عام 2017 لأول مرة باحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالانترنت حيث يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها .[1]

ثانيا: أبعاد الشمول المالي:

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسة وهي: الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء، حيث تم قياس الشمول المالي قديما بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها، بواسطة الأسر ذات الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ولكن توفر الخدمات المالية لا تساوي مفهوم الشمول المالي لأن الفرد قد يستبعد نفسه من الخدمات المالية لأسباب دينية وثقافية على الرغم من توفر إمكانية الحصول على هذه الخدمات، و فيما يلي يتم وصف الأبعاد في التالي: [2]

1. الوصول للخدمات المالية:

[1]-إكرام مالوسي، سنه مسعي، **نفس المرجع**، ص08.

[2]- حنين محمد بدر عجوز، **دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، 2017، ص12.

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، تتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي.... الخ) يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية .

2. استخدام الخدمات المالية:

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.[1]

3. جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، عدم الوصول للخدمات المالية لا يزال مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، و مع ذلك فإن النضال من أجل ضمان جودة الخدمات المقدمة يعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة بعد الجودة للشمول المالي ليس بعدا واضحا ومباشر حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، و شفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك .[2]

يوضح الجدول التالي تلخيص لأبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياس كل بعد:

[1]– صليحة فلاق ،سامية شارفي، **دور الصناعة التكنولوجيا المالية في تقرير الشمول المالي بالعالم العربي** ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد1، مجلد22، شلف،2020 ص307.

[2]– بطاهر بختة، عقون عبد الله، **تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر، يومي 27-28 نوفمبر، 2018، المركز الجامعي الخميس مليانة، الجزائر

الجدول رقم 1– 1: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	– عدد نقاط الوصول لكل من 10000 من البالغين على مستوى الوطني . مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية . – حساب عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000كيلو متر مربع . – حساب النقود الإلكترونية. – مدى ترابط بين نقاط تقديم الخدمة . – النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل .
استخدام الخدمات المالية	– نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم. – نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم. – عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين . – عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد . – عدد معاملات الدفع عبر الهاتف . – نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر. – نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت. – نسبة البالغين الذين يتعلقون تحويلات مالية محلية أو دولية . – نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية. – عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات الودائع . – ما هو عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة .

جودة الخدمات المالية	**القدرة على تحمل التكاليف:** – معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناءا على الحد الأدنى الرسمي للأجور . – متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي . – متوسط تكلفة تحويلات الائتمان . – نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن . **الشفافية:** – نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي. – وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. **حماية المستهلك:** – مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية. – مدى وجود إمكانية اللجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 إلى 6 أشهر الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل. – نسبة العملاء لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع **الراحة والسهولة:** – نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية. – متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك. **التثقيف المالي:** – حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية

	الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتوزيع . – النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا إعداد ميزانية لهم كل شهر. **المديونية (السلوك المالي):** – نسبة المقترضون الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عند سداد القرض. – كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن أما باقتراض من الأصدقاء، الأقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، أو قرض بنكي . **العوائق الائتمانية:** – نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات . – نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على أخر قرض مصرفي. – مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان .

المصدر: حنين محمد بدر عجوز، مرجع سبق ذكره، ص16–18.

المبحث الثاني: سياسات الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي

المطلب الأول: سياسات الشمول المالي

للشمول المالي ست سياسات فعالة، أربعة منها تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة في حين أن حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية تلعب دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي وفيما يلي شرح هذه السياسات:

أولا: سياسات الشمول المالي:

1. الوكيل البنكي:

أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية، نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجديا اقتصاديا مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، و لا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب كل وكلاء للشمول المالي، إن التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر الصرف عن بعد لإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي بإضافة إلى زيادة إعداد المستخدمين بشكل كبير كما لوحظ مؤخرا في البرازيل، حيث أنها كانت الرائدة في وقت مبكر في وكلاء البنوك بواسطة المراسلات المصرفية بنطاق واسع التوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك .[1]

2. الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول:

انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير من تكلفة المعاملات بالإضافة إلى أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية وأيضا عملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا،

[1]– سمير عبد الله،**مرجع سبق ذكره** ،ص20.

حيث أظهرت عدة دول نجاحا باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي، ففي الفيليبين سجلت أول عملية نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال في البلاد النامية عام 2004 .[1]

3. تنويع مقدمي الخدمات:

اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإبداعية تدعى باستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر .و يشمل تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإبداع الصغير تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية .

4. إصلاح البنوك الحكومية:

في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي، و في تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، حيث من 73 إلى102 دولة يمتلكون ما يعادل15 بالمائةمن البنوك كأصول .تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان ولتنفيذ برامج اجتماعية.في هذا الصدد ؛أغلقت بعض الدول البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كخيار لتقليل التكلفة، كما فعلت البرازيل وبيرو، بينما البعض الآخر لا يزال يعاني من التدخل السياسي والأداء دون المتوسط [2]، من الجدير بالاهتمام أن بعض صناع القرار دفعوا ببعض الإصلاحات لتحسين ربحية وشكل البنوك الحكومية . بدلا من إعادة هيكلة البنك ككل . قامت اندونيسيا والبرازيل بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربحة يوجد الكثير من عوامل النجاح الرئيسية مثل إصلاح الحكم وإحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير .

[1]– صورية شنبي، بلخضر السعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص112.

[2]– حنين محمد بدر عجوز،**مرجع سبق ذكره**،ص23.

5. حماية المستهلك:

تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا.بالتالي فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجودة المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم كان هذا الحال في بوليفيا عام 2000 حيث أن الجمع بين الأمية المالية والممارسات غيرا لأخلاقية لبعض المؤسسات وبعض الفراغات في الإطار القانوني أدت إلى وقوع بعض الانتهاكات حيث أن منع عمل هذه المؤسسات يعتبر أمر بالغ الأهمية، و بشكل عام تعتبر عملية فشل حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق، يجب على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم التوازن المعلومات وأيضا يجب أن تشجع استدامة توسع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسة والعميل حيث ذلك يساعد العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم بالوقت المناسب[1] .

6. سياسة الهوية المالية:

في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان. ومن الأهم من ذلك، إن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب، بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض [2]، و نتيجة لذلك، هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى .

---

[1]– صورية شنبي، السعيد بلخضر، **نفس المرجع**، ص113.

[2]– حنين محمد بدر عجوز، **نفس المرجع**، ص24.

المطلب الثاني: الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي

يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح السكانية المستعبدة على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة، وبالتالي نستطيع أن نؤكد أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، و هذا ما أثبتته الدراسات الحديثة .وقد تبين وجود بعض التحديات في كيفية قياس الشمول المالي، و الوصول إلى مؤشر له، وقد قام عدد من الباحثين من صندوق النقد العربي [1] بإجراء مقارنة ما بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وما بين الشمول المالي والتي نتج عنها وجود ارتباط قوي بين الشمول المالي والاستقرار المالي والذي يؤدي في النهاية لدفع معدلات النمو الاقتصادي على مستوى الدولة ككل .

وعلى الرغم من وجود تعريف واحد محدد للاستقرار المالي، إلا أن البنك المركزي الأوربي قد قام بتعريف الاستقرار المالي ب"أن يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية، للأسواق، قادر على تحمل الصدمات، و تحمل الإختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية، ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة".[2]

و في ضوء هذا التعريف السابق يتضح لنا إن الاستقرار المالي في النظام المالي هو عبارة عن حائط يمتاز بدور مقاوم للصدمات الاقتصادية، وذلك لقدرته على الوفاء بوظائف الوساطة المالية.

وقد أشارت الدراسات إلى أن عدم وجود استقرار مالي، أو حدوث أزمات مالية عنيفة داخل الدولة، يكون ناتج بالتبعية عن وجود خلل عميق في السياسات المطبقة من قبل البنوك المركزية، أو حدوث صدمات للنظام المالي، و التي تتفاقم بشكل كبير بسب عدم توافر المعلومات الكافية واللازمة، مما يؤدي إلى انهيار عملية الوساطة المالية بين المدخرات وفرص الاستثمار . كما قد تؤثر تلك الصدمات بشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة واستقرار سعر الصرف والذي بدوره يؤدي إلى عدم وجود استقرار مالي، وبالتالي يؤدي إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي.

---

[1]– صندوق النقد العربي، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ابو ظبي، 2015، ص04.

[2]– فلاق صليحة وآخرون، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي** ، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد4، مجلد 7، الشلف، 2019، ص5.

وتؤكد تلك الدراسات أيضا على صعوبة تحقيق الشمول دون وجود استقرار في النظام المالي كذلك يصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لأي نظام يتضمن شرائح من السكان مستعبدة ماليا واقتصاديا واجتماعيا .

و عليه يتعين دراسة أسباب عدم وجود استقرار للنظام المالي، وكذا أهميته وعلاقته بالشمول المالي، و سنعرض فيما يلي لأسباب عدم وجود استقرار مالي، ثم نوضح علاقة ذلك بالشمول المالي على النحو التالي:

أولا: أسباب عدم وجود استقرار مالي:

تتلخص أسباب عدم وجود استقرار مالي في أربع فئات رئيسية :

- وجود سياسات غير مستقرة وضعف قواعد الحكومة .
- العوامل الخارجية والتي تتمثل في بنية الأسواق المالية والتي ينتج عنها أزمات في سعر الصرف.
- العوامل المؤسسية التي تؤثر بدورها في الاقتصاد الكلي، والموازنة العامة للدولة.
- العوامل الداخلية للمؤسسة والتي تشمل تباين المعلومات بصرف النظر عن مصادرها. [1]

و تتمثل العوامل الداخلية لعدم وجود استقرار مالي في بصورة أساسية سوء تدفق المعلومات، والتي تعوق كفاءة أداء الأسواق المالية. ويحدث هذا التباين في المعلومات حيث يكون لدى أحد الأطراف معلومات أكثر عن الأطراف الأخرى بشأن حجم المخاطر المحتملة والعائد على الاستثمار المقترح وينتج عن ذلك حدوث مخاطر ائتمانية مرتفعة كمثال في حالة منح قروض لمقترضين لا تتوافر عنهم معلومات كافية مما يؤدي إلى مخاطر عدم السداد نتيجة لانخفاض الجدارة الائتمانية للمقترض، ولتخفيض تلك المخاطر يجب أن يقوم المقرضون بإجراء دراسات ائتمانية محكمة تتضمن أسس التقييم والمتابعة السليمة، و تتميز البنوك عن الوسطاء الماليين الآخرين بقدرتها على تكوين علاقات ائتمانية طويلة الأجل مع العملاء واستخدامها للحدود الائتمانية الممنوحة لهم مما يقلل من مشكلة تباين المعلومات بين الأطراف .

هذا يتم بصفة عامة زيادة أسعار العائد على القروض ذات المخاطر الائتمانية المرتفعة إلا أن هذا الإجراء يؤدي إلى نتيجة عكسية نظرا لكون المقرضين ذوي المخاطر العالية يكونوا عادة على استعداد

[1]– صندوق النقد العربي، **مرجع سبق ذكره**،ص06.

لدفع أسعار عائد على، مما يؤثر بدوره على توازن أسعار العائد في السوق وبالتالي عدم وجود استقرار مالي . ومن جهة أخرى فإن وجود سياسات اقتصاد كلي غير مستقرة وغير متناسقة يؤدي إلى أزمات أسعار الصرف لأي دولة نظرا لتعارض السياسات النقدية والمالية مع أسعار الصرف السائدة، و الذي يؤدي بدوره إلى عدم وجود استقرار مالي .وقد تقوم بعض الدول بالمبالغة في الاقتراض من دول أخرى بعملات أجنبية مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدين العام وزيادة عجز الموازنة والذي يؤثر بدوره على الموازنة العامة للدولة ويؤدي إلى عدم وجود استقرار للنظام السائد .كما أن الدول التي تقترض من الخارج ستعاني حتما من مخاطر أسعار الصرف مما سيؤدي إلى عجز ميزان الصرف الأجنبي للدولة .

و قد أوضحت بعض الدراسات أن ضعف النظام المالي يشير إلى أن الأسواق الناشئة تكون أكثر عرضة لحدوث أزمات بسبب عدم رغبة المستثمرين الدوليين الاستثمار في سندات الدين المقومة المحلية للدولة مما سبب مزيد من عدم وجود استقرار مالي.

كما توجد عوامل مؤسسية مثل ضعف قواعد الحوكمة ،والممارسات غير السليمة التي قد تسهل من احتمال حدوث الممارسات الاحتيالية، مما يؤدي إلى عدم وجود استقرار مالي ويمكن معالجة ذلك من خلال تحسين حوكمة المؤسسات وتعزيز الشفافية المالية[1].

ثانيا: العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

نسلط الضوء في هذا العنصر على العلاقة السببية بين الشمول المالي والاستقرار المالي، ويمكن تساؤل عما إذا كانت زيادة الاستقرار المالي تؤدي إلى زيادة الشمول المالي، ونسارع إلى القول بأن هذا التساؤل الأخير غير ذي أهمية، إذ يبدو من غير المرجح أن زيادة الاستقرار المالي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض في الشمول المالي، بل من المؤكد أن الاستقرار المالي يؤدي إلى النتائج التالية:

- يبني الاستقرار ويعزز ثقة العميل في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالا على الانضمام إلى القطاع المالي وفي ذلك تعزيز لدرجة الشمول المالي

[1]– صندوق النقد العربي، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ابو ظبي، 2015، ص5-6.

- يؤثر الاستقرار المالي إيجابيا على العوامل التالية على سبيل المثال: التضخم أسعار الفائدة بما يؤدي إلى تخفيض أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسية وبالتالي الخدمات إتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة في ذلك توسيع نطاق الشمول المالي .

كشفت الدراسات أن العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي هي وجوب التعايش المشترك فمن جهة من الصعب تحقيق الشمول المالي دون استقرار نظام المصرفي، ومن جهة أخرى من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي عندما يكون قطاعا واسعا من النظام الاجتماعي والاقتصادي مستعبدا ماليا.[1]

المطلب الثالث: انعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي

إن سياسة الشمول المالي هي سياسة ذكية تنطوي بالفعل على إمكانية دعم الاستقرار المالي الذي هو هدف الشمول المالي، حيث يستند تطبيق هذه السياسة على النقاط رئيسية هي:

- يمكن لسياسات الشمول المالي أن تكون عاملا قويا لنمو قوي وشامل إذ أن زيادة الأدلة المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعهد ماكيتري العالمي في الآونة الأخيرة قد أظهرت أن الشمول المالي هو المحرك للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي، و أن الاستعباد المالي يشكل مخاطر شديدة على الاستقرار المالي، و يمكن أن تكون ضارة للسلامة المالية .
- أن الشمول المالي يمكن أن يعزز قاعدة رأس المال المحلية ومن ثم التقليل الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتخفيض مخاطر الصدمات الخارجية .
- تساهم سياسة الشمول المالي تحقيق الحماية المالية للمستهلك وبالتالي التعزيز من الاستقرار المالي، إن توسع قاعدة الشمول المالي تساعد على تحقيق الاستقرار المالي، لما لها من تأثير إيجابي، وفي نفس الوقت هذا لا يعني بالضرورة أن زيادة الشمول المالي لا تؤثر سلبا على الاستقرار المالي[2] .

---

[1]– أيمن بوازنة، وفاء حمدوش، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية** ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد12، العدد01، 2021، ص80.

[2]– نعمة نغم حسين، أحمد نوري حسن مطر، **الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2020، ص17.

- إن الشمول المالي يحسن كفاءة عملية الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار من خلال تغيير بنية النظام المالي والاعتماد على المنتجات والمعاملات المستحدثة (الابتكار المالي الرقمي).
- يعمل الشمول المالي يحسن كفاءة عملية الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار من خلال تغيير بنية النظام المالي والاعتماد على المنتجات والمعاملات المستحدثة.
- يعمل الشمول المالي على زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي بما يدعم الساسة النقدية حيث تعد البيئات التي تتميز بنسبة مرتفعة للمستعبدين ماليا التي يلجأ فيها هؤلاء إلى خدمات التمويل غير الرسمية بيئات أكثر هشاشة و عرضة لعدم الاستقرار المالي .
- تطبيق سياسة الشمول المالي تساهم في توزيع أفضل للمخاطر وتحسين إدارتها من خلال تنويع محافظ الأصول والخصوم: القطاع المالي الشامل يتميز بودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، و لا يتحقق ذلك إلا في ظل مستوى معين من الشمول المالي، مما يساهم في تخفيف أثار السحب المكثف للودائع (باعتباره واحدا من محركات الأزمة المالية بحيث يعمل السحب على خلق الأزمة وتسريع انتشارها) .
- حيث ثبت أن الزيادة بنسبة 10 بالمائة من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع الحد المصرفية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المائة، كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدرا مستقرا للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو الصعوبة الحصول عليها .
- من المفترض أن تدعم سياسة الشمول المالي حالة الاستقرار المالي وتساهم في إدارة المخاطر، من ناحية هي تستعمل على احتواء فئات واسعة من المستعبدين ماليا وتعيد إدماجهم ضمن النظام المالي الرسمي وتضمن انخراطهم في عملية التنمية وبناء رأس المال الاجتماعي والمشاركة، كما يعمل هذا الاحتواء على تقليل مخاطر تبييض الأموال ولفساد المالي وتمويل الإرهاب، ومن ناحية أخرى يمكن للتكنولوجيا المالية التي تعتمد عليها سياسات الشمول المالي أن تخلق المزيد من المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية بما يخدم النظام المصرفي مع مواجهة المخاطر الناشئة عن هذا التحول المالي الرقمي.[1]

[1]– نعمة نغم حسين، أحمد نوري حسن مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

المبحث الثالث: الشمول المالي علاقته بالمسؤولية الاجتماعية

يشير التوجه الحديث لعملاء الإدارة في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى أنه لم يعد مقبولا من الإدارة العليا في أي منظمة أعمال أن تنفذ المشروعات التي تحقق أهدافها التقليدية المتمثلة في تحقيق الأرباح فقط، و إنما أصبح لزاما عليها أن تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية اتجاه المجتمع والجماهير لتحقيق التكيف والتوافق بين المشروعات والبيئة التي تعمل فيها، بحيث لا تحقق أي ضرر لهذا المجتمع، بل تسعى دائما لتحقيق نفع حقيقي له .

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال

1 -تعريف المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال:

يعتبر (ميلتون فريدمان) من الأوائل الذين قدموا مفهوما للمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال في سبعينيات القرن الماضي، فقد عرفها على أنها تتحقق من خلال سداد أجور العاملين مقابل العمل الذين يقومون به، و تقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، و سداد الضرائب للحكومة التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للموظفين، و احترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة، مضيفا أن تبني منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية من شأنه تقليل الأرباح وزيادة تكاليف العمل[1]

كما طرح (هولموس 1985) وجهة نظر أخرى بشأن المسؤولية الاجتماعية وأعتبرها التزام من منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، و ذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية كمحاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها .[2]

وقدم (ألغالبي والعامري 2005) تعريفا إجرائيا للمسؤولية الاجتماعية مفاده أن المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا واجب والتزام من جانب منظمات الأعمال تجاه المجتمع بشرائحه المختلفة أخذت

[1]– محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، دار اليازوري للنشر، ، عمان الأردن، 2016، ص43.

[2]– الصيرفي محمد، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2007، ص15.

بعين الاعتبار التوقعات بعيدة المدى لهذه الشرائح ومجسدة إياها بصور عديدة يغلب عليها طابع الاهتمام المنصوص عليها قانونيا. [1]

المطلب الثاني: دور الشمول المالي في تعزيز روح المسؤولية الاجتماعية في البنوك

من المهم أن نشير إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي أكثر بكثير من مجرد الأعمال الخيرية، فهي تعني تشجيع البنوك على تحسين مستقبل الأفراد في كل المجتمعات المحلية التي تعمل فيها من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية التي يتم تصميمها لتناسب تلك المجتمعات، أما الشمول المالي فهو تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، حيث أن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية سوف تسهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بالإضافة

إلى الاستخدام الأمثل للموارد، ومن هنا يأتي الربط بين المسؤولية الاجتماعية والشمول المالي فالبنوك تقوم بتطوير أعمالها من خلال تصميم المنتجات التي تستهدف شرائح جديدة من العملاء بما في ذلك الفئات التي لا تزال غير مندمجة بصورة كاملة في المجتمع ولا تتعامل مع البنوك، و يندرج تحت هذه الفئات الأسر المحدودة الدخل والشركات الصغيرة التي تعمل في المناطق الفقيرة وأصحاب المهن الحرفية وغيرهم، ويمثل هذا الموقف بالنسبة للبنوك تحديا من حيث تصميم المنتجات المناسبة لتلبي احتياجات هذه القطاعات من الخدمات المالية [2]

و في سبيل سعي البنوك نحو تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، لا بديل من تفعيل الشمول المالي للوصول إلى فئات المجتمع المحرومة من الخدمات المالية، و بما يساعد أيضا على دمج القطاع الغير رسمي وإلى القطاع الرسمي، فمن الممكن أن يتم إبرام اتفاقيات مع شركاء إستراتيجيين من أجل خلق الوعي لدى الفئات المستهدفة بطبيعة أعمال والخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها، كما يمكن أن يجري التنسيق مع الجهات المختصة لتوفير قنوات الاتصال المباشر مع الفئات المستهدفة وتشمل هذه الفئات

[1]– الغالبي طاهر، العامري صالح، **المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص28.

[2]– حنين محمد بدر عجوز، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

المدارس والجامعات، و تجمعات الشباب، و المصانع والجمهور العام، وإلى جانب تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية، يمكن للبنوك أن تسهم إسهاما كبيرا في هذا المجال عن طريق الإسراع في برامج الشمول المالي للقطاعات المحرومة من الخدمات المالية، و تزويدهم بالخدمات المالية صممت بشكل مبتكرة وبتكلفة أقل مما ينتج عنه توليد فرص عمل جديدة وإنتاج ودخل [1]

و تجدرا لإشارة إلى أن التكاليف والجهود التي تبذلها البنوك في إرساء المسؤولية الاجتماعية من خلال توظيف الشمول المالي هي ذات طبيعة ربحية للبنوك، حيث أنها لا تخدم قضية اجتماعية فحسب، بل في الوقت نفسه تمهد الطريق لتحقيق المزيد من الأعمال والأرباح لتلك البنوك، فالعوائد مشتركة بين ربحية البنوك استفادة المجتمع بجميع فئاته بخدمات بنكية واسعة النطاق.

المطلب الثالث: دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد .فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، و توفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، و ترفع الإنتاجية والدخول، و التي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية .و قد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها، و الاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال.لذا حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر .[2]

و شهد العالم على المدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء، و لا تقتصر هذه الخدمات على البنوك، وإنما تشمل الجمعيات التعاونية، و شركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات والإقراض المتخصصة، و مؤسسات التمويل

[1]– أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، **نفس المرجع**، ص 659.

[2]– صورية شنبي، السعيد لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية** ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة المجلد: 03 /العدد: 02 (2018)جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص113.

والتأجيري، وغيرها . ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، و تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد إن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي .[1]

و لكن تلك التطورات التكنولوجية طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، و التي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر وأجهزة الصراف الآلي والتلفونات والكمبيوترات اللوحية الذكية .و زادت بفعل ذلك الحاجة إلى التثقيف المالي لكسر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي، وبخاصة زيادة ثقافة ووعي المستهلكين من فئات الدخل الدنيا والمستثمرين الصغار وتعريفهم بالمخاطر والمكاسب المرتبطة باستخدام المنتجات المالية المختلفة، وكيفية استخدام وإدارة التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع، وهذا قد يساعد في تنشيط الابتكار ودفع ديناميكية الأسواق وتسريع التغيير والتنمية الاقتصادية، و العمل على الحد من البطالة والفقر .و لذا من المهم أن نبدأ التثقيف المالي في المراحل الأولى من التعليم كي يرسخ المفاهيم المالية لدى الأفراد ويحفز الابتكار، فالتثقيف المالي حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية للتثقيف المالي هو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخداماتها، و ذلك عن طريق تقديم المعومات والإرشاد و/أو النصيحة الموضوعية المتعلقة بها وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية من خلال زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، وليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة وتعريفهم بالجهات التي يمكن التوجه لها في حال احتاجوا للمساعدة واتخاذ خطوات فعالة من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم لذا أصبح من المعترف به عالميا أن التثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازيا ومكملا أساسيا لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي.

[1]– سمير عبد الله، **الشمول المالي في فلسطين**، مذكرة ماجستير، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس ورام الله ، 2016، ص18.

خلاصة الفصل الأول:

إن للشمول المالي أهمية كبيرة حيث أنه يساهم في إيصال كافة الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بتكلفة معقولة وضمان إستمراريتها، كما يهدف إلى الحد من الفقر والبطالة وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية، كما حاز الشمول المالي على اهتمام العديد من الدول لقدرته على العديد من المشكلات، فضلا عن مساهمته الكبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي إلا أننا نجد أن هناك بعض الدول العربية لا تزال نسب الشمول فيها متدنية الأمر الذي دعا إلى ضرورة تطوير استراتيجيات متميزة وابتكار آليات جديدة تسهم في تطوير الشمول المالي وتوفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري حول التنمية الاقتصادية

تمهيد:

التنمية الاقتصادية مصطلح اقتصادي وموضوع اهتمام منذ الأزل، وفي غضون الحرب العالمية الثانية ونظرا لما خلفته من مشاكل اقتصادية احتلت التنمية مكانة عالية في دراسات الباحثين والاقتصاديين، من خلال الدراسات والنظريات والتحليلات التي جمعت المنظمات الدولية والإقليمية. للبلدان المتقدمة والمتخلفة، والتي جاءت بأساسيات القضاء على مختلف ظاهر التخلف والذهاب بالعجلة الاقتصادية نحو الأفضل، بما في ذلك العمل على تطوير استراتيجيات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الأسمى للتنمية الاقتصادية. وجعل اهتمام بالتنمية ظهور العديد من المنظمات والوكالات الدولية خاصة وعامة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي عزز من التعاون الدولي في مجال تطوير التنمية.

و عليه تطرقنا في هذا الفصل للحديث عن موضوع التنمية الاقتصادية فيا يخص:

- **المبحث الأول**: ماهية التنمية الاقتصادية.
- **المبحث الثاني**: مقومات التنمية الاقتصادية.
- **المبحث الثالث**: استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

بقصد التعرف على التنمية الاقتصادية وأهم مكوناتها ودورها في الإقلاع الاقتصادي لأي دولة في العالم، واخذ نبذة عن تاريخها والأهمية والأهداف التي تسعى إليهم بما في ذلك أهم المؤشرات التي تقيس التنمية الاقتصادية.سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مجموعة من المطالب التي تساهم في زيادة الدخل القومي والرفع من المستوى المعيشي للأفراد.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

يعتبر موضوع التنمية عامة والتنمية الاقتصادية خاصة احد أهم المواضيع الاقتصادية دراسة حيث تعتبر التنمية هي محور اقتصاد التنمية ويعتبر محدد اقتصاد الدولة حسب استقرار مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومنه للخوض إلى موضوع التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة نتطرق قليلا لمفهوم التنمية بصفة عامة حيث تعرف أن عملية أو حركة تهدف إلى تحقيق حياة أحسن للفرد والمجتمع حيث ترتكز على الإنسان باعتباره عنصر بشري الذي يساهم في عملية التنمية من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة وفق برنامج معين ومخطط له.

أولا: نبذة تاريخية عن التنمية الاقتصادية:

يعود مصطلح التنمية الاقتصادية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد عقب تعرض الكثير من دول العالم للاحتلال الأوروبي، حيث تأثرت العديد من الدول المختلفة اثر استغلال مواردها الطبيعية، نتج عنها تدهور المستوى المعيشي لها وقبل أن نتوسع في مفهوم التنمية الاقتصادية نقدم تعريف مختصر للتنمية بصفة عامة حيث تعرف **التنمية** بأنها مصطلح معنوي ديناميكي تتكون من مجموعة متغيرات الوظيفية والهيكلية للأفراد والمجتمع، تحدث نتيجة تدخل الإرادي المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.[1]

ونلاحظ أن تطبيق التنمية الاقتصادية جاءت لمعرفة وتقصي جميع المعايير التي تستعمل للتعامل مع مختلف الدول، وخاصة بالنسبة للدول النامية، ومنه تم اتخاذ معيار القياس لفهم الوضعية التنموية لهاته

[1]- سعد طه علام، **التنمية والدولة**، دار طيبة الطبعة الثانية، القاهرة 2004، ص176-177.

الأخيرة، وتم الاعتماد كليا على معيار دخل الأفراد، لاعتباره احد المعايير المهمة في الاقتصاد التي بدوره يؤثر عليه.وبالتالي حينما يكون الدخل الفردي مرتفع فسوف يؤدي ذلك لزيادة النمو الاقتصادي.

ومن الملاحظ أن البنك الدولي بعام 1985 اهتم بصورة واضحة بمتابعة وملاحظة مؤشرات التنمية الاقتصادية بجميع الدول النامية، وخاصة الدول التي تكون ذات دخل منخفض بصورة نسبية، فمما لا شك بيه أن الدول النامية تكون أكثر الدول بحاجة لدعم في تنميتها الاقتصادية، وعلى وجه التحديد التي يصل إليها معدل دخل الفرد لأقل من 400 دولار أمريكي، وبالتالي يتضح من ذلك أن التنمية الاقتصادية تمثل دور محوري وهام بالواقع الاقتصادي للدول المختلفة وعلى وجه التحديد الدول التي لديها مشاكل.

ثانيا: تعريف التنمية الاقتصادية:

من خلال التطرق البسيط للنبذة التاريخية للتنمية الاقتصادية نستطيع التعرض لتعريف التنمية الاقتصادية حيث يمكن تقديم مجموعة من التعارف كالأتي:

1. تعريف: حيث يعرفها **جيرالد ماري:** التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن، أو بتعريف أخر تعني"ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وتحقيق العدل والمساواة"[1].

2. تعريف سعد الدين إبراهيم: التنمية الاقتصادية بأنها انبثاق ونمو الإمكانات والطاقات الكاملة في كيان معين بشكل كامل ويعرفها ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع. اشتملها التعريف على عنصرين أساسيين هما أن التنمية عملية ذاتية، والتنمية عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة[2].

من خلال تطرقنا لمفهوم التنمية الاقتصادية أنها متغير كلي يمس الجوانب المختلفة نختص بالذكر الجانب الاجتماعي وهنا يتعلق الأمر بالعنصر البشري ومنه التنمية البشرية والتنمية المستدامة مكونة التنمية الشاملة حيث أن التنمية البشرية هي التنمية التي تتم رفع قدرات ومهارات البشر بكل المجالات

[1]- إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية، نظريات التنمية والنمو، واستراتيجيات التنمية** ، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص50.

[2]- عيد، حسن، **دراسات في التنمية والتخطيط**، 1977، ص84-85.

والتنمية المستدامة هي المخرجات الناتجة عن التنمية البشرية وهي كل ما يقوم بإنتاجه البشر أو يطوروه في ميادين الطبيعة.

وتكون على اتجاهين أما تنمية متكاملة منسجمة أم التنمية في إحدى الميادين الرئيسية بمعزل عن الميادين والمجالات مثل الميدان الاقتصادي وهنا نلاحظ نقطة ربط بين التنمية المستدامة والاقتصادية حيث تختصر بالقول أنها عملية تغيير اقتصادي واجتماعي على نحو ايجابي وتنفيذ مخططات ذات أهداف متوسطة بعيدة المدى يحدثها الإنسان للانتقال بالمجتمع والظروف الاقتصادية والإنسانية إلى وضع أفضل.[1]

ونربط عناصرها بالتنمية المستدامة حيث من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر وهي أهم أهداف التنمية الاقتصادية وهذا من خلال تشجيع إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية وتحسين الظروف المعيشية لجميع الأفراد هي العامل المشترك بينهما تجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية أهمها النمو الاقتصادي وحفظ الموارد والتنمية الاجتماعية [2].

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية وأهميتها

أولا: أهداف التنمية الاقتصادية:

تسعى كل دولة إلى أن نزع مستوى المعيشي لسكانها وليس هناك شك أم أهداف التنمية تختلف من دولة إلى أخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية حيث يسعى تحديد وبشكل معياري أهداف للتنمية الاقتصادية يمكن تعميمها على جميع سكان العالم.[3]

إلا أن هناك بعض الأهداف المشتركة التي يمكن التركيز عليها لتحقيقها في معظم بلدان نامية من خلال الخطط التنموية يضعها متخذو القرار وذوي العلاقة في هذه البلدان وقد تم تحديد هذه الأهداف

[1]– لسبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب** ، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة محمد خضر بسكرة، 2004، ص03.

[2]– وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، دار جليس زمان للنشر والتوزيع، طبعة 1، عمان،2009،ص08.

[3]– وليد الجيوسي، **نفس المرجع السابق**، ص08.

من خلال إعلان الألفية الثانية فيما يخص موضوع التنمية التي تبنته الأمم المتحدة أيلول عام 2000نذكر أهم الأهداف:

1. زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق وذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو انخفاض مستوى المعيشة والفقر وزيادة نمو عدد السكان ولا سبيلا لاقتصاد على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على الحاجات الأساسية من السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال زمن معين، وزيادة الدخل القومي تحكمه عوامل معينة في أي دولة مثل: الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية فكلما توافرت أموال أكثر وكفاءات أحسن أمكن تحقيق زيادة عالية في الدخل القومي الحقيقي وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فان نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي عادة ما تكون صغيرة نسب .[1] فالتنمية ليست مجرد تحقيق زيادة في الدخل القومي دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة، وهذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخول بمراعاة التوزيع فيكون هناك نمو كبير في الدولة [2].

2. تقليل التفاوت في توزيع الثروات:

تعتبر التقليل التفاوت في توزيع الدخول هدف من أهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، تعاني أيضا من اختلافات في توزيع الدخل والثروات، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة بينما تعاني غالبية السكان من الفقر والحرمان، انخفاض مستوى دخولهم، مما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي والصحي والتعليم، وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت الحدود.

مما لا شك فيه أن التفاوت في توزيع الدخول له مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، ويؤدي هذا التفاوت إلى وضع الأفراد في طبقات مما يؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية،

---

[1]– علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس زمان للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص11.

[2]– مريبعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر الواقع والأفاق**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، 2012 – 2013، ص13 .

الأغلبية سينفقون أموالهم على السلع الكمالية فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة مع ما يرتبط بهذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية.

3. رفع المستوى المعيشي:

يعتبر من بين أهم أهداف التنمية التي تسعى الدول النامية تحقيقها لان ارتفاع مستوى المعيشة للسكان يعد من الضرورات الأساسية للحياة من أكل، ملبس ومسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة ففي معظم الدول يلاحظ بأم هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات المجتمع، كذلك فان هنالك ارتباطا وثيقا بين عدد السكان والدخل فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل انخفض مستوى نصيب الفرد وأدى بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشي. ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة مثل ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات وإشباع حاجاته الثقافية والحضارية، وتقاس قدرة الفرد على الإشباع بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا دل ذلك عللا ارتفاع المستوى المعيشي.[1]

4. تعديل التركيب النسبي بالنسبة للقطاعات:

و يقصد بيه عدم الاعتماد على قطاع واحد من النشاط كمصدر وحيد للدخل القومي، سواء أن كانت تعتمد على قطاع الزراعي، وتدعيم القطاع الصناعي، لتفادي تعريض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة جراء تقلبات الأسعار والإنتاج حلال الاعتماد عليه كقطاع وحيد.مما يؤدي إلى حدوث أخطار على هدوء واستقرار مجرى الدورة الاقتصادية. لذا وجب على خبراء التنمية والقائمين عليها بالعمل على إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي، كما هو حال الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على قطاع المحروقات، وعائدات البترول والبحث

[1] – إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، **مفاهيم أساسية في علم اقتصاد كلي**، عمان، الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص84.

في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى القطاع الصناعي والذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من اجل الوصول للتنمية الاقتصادية الشاملة.[1]

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم العوامل التي تساعد الدول في الاستقلال الاقتصادي، والابتعاد عن التبعية بأنواعها. حيث تعمل على تحسين المستوى المعيشي من خلال زيادة دخولهم، وتوفير فرص العمل، مما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم. كما تعمل على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة، وتساعد على تحسين الناتج المحلي على المستوى الاقتصادي مما يؤدي إلى تحقيق التطور المرجو العمل عليه، كما أن التنمية تعمل على تضييق الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة.[2] وهناك العديد من العوامل الاقتصادية والغير اقتصادية ساعدت على الحد من هذه الفجوة.[3]

يمكن تلخيص أهداف التنمية الاقتصادية في الشكل التالي:

الشكل رقم 2– 1: أهداف التنمية الاقتصادية

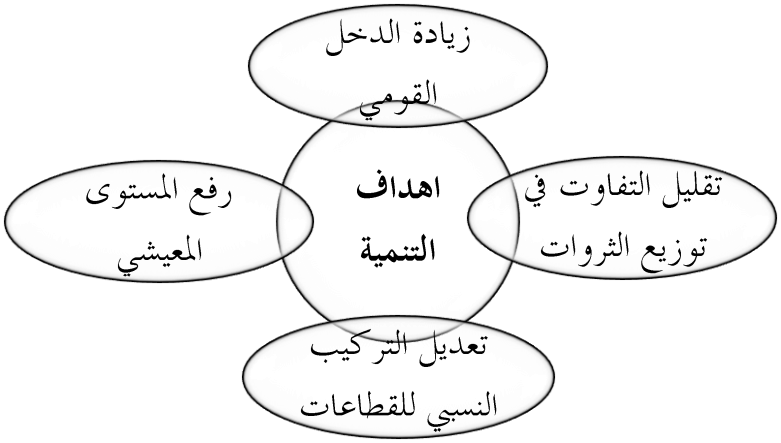

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما درس سابقا.

[1]– بن حمو فايزة، دريس رشيدة، **المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي**، تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع، بدون صفحة، الموقع الالكتروني these.unif.btma.dz تم الاطلاع عليه يوم 23_03_2022.

[2]– محمد حربي عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1997ص 23.

[3]– قندازة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية لاقتصادية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2017_2018، ص76.

ومن خلال الشكل نلاحظ أن للتنمية الاقتصادية لها عدة أهداف من بينها التعديل النسبي للقطاعات الاقتصادية والتقليل في توزيع الثروات إلى جانب تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مقاييس التنمية الاقتصادية حيث تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء الصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أو لتقويم النتائج ومدى التقدم في عملية التنمية للوصل إلى التنمية كحالة ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية والجهود المبذولة في تحسين القياس في التنمية سواء بمفهومها الاقتصادي أم الموسع فان المؤثرات عرفت بدورها تطورات هامة .لتحقيق التنمية لا بد من توفير مصادر للتمويل والتي تعتبر أحد مشاكل الرئيسية التي تعانيها الاقتصادية التنموية.[1]، وبغية الوقوف على مستويات الانجاز والتنمية المحرز من قبل البلدان العالم المختلفة لابد من وجود مقاييس معنية وقد تطورت مقاييس التنمية المستخدم خلال العقود الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وفيما يلي نبذة عن مقاييس التنمية الاقتصادية:

1 -الناتج القومي الإجماليGNP:

في البداية أعتبر بأن التنمية لمدة تعني زيادة مضطربة في النتاج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة أن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار (أن يكون **GNP**[*] بالأسعار الثابتة) ويؤخذ على هذا المقياس أنه ليأخذ نمو السكان بنظر الاعتبار كما أن لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جزء التلوث أو التحضر والتصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان إضافة إلى صعوبة فهم في قياس الدخل.

2 -الناتج القومي للفرد:

أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية معينة، وهنا يتعين أن يكون المعدل نمو ناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في ناتج القومي للفرد، ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذا ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى

[1]- محمد عدنان وديع، **مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر1997، ص33.

[*]- لناتج القومي الإجمالي مؤشر اقتصادي لقياس حجم الإنتاجGNP: Gross National Product

فئة محدودة من الأغنياء وقد تثبت الدراسات أن عدم المساواة في الداخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

3 -الحاجات الأساسية basics needs :

بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقاييس دخل الفردي اتجه المفكرون إلى استخدام مقاييس إشباع الحاجات الأساسية، فقد تم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي، للتشغيل عام 1976 وقد تبنت الهند هذا المفهوم للتنمية لأول مرة في خطتها الخماسية في 1974 أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية* **IOL** ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكان) وبذلك أصح مقياس من الفقر والتنمية هو مقدر إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.

4 -مؤشرات اجتماعية social indicators:

تم تبني هذا المقياس ليعكس خدمات صحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة أفراد ومستوى الرفاهية لهم. لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية ومكوناته والأوزان لكل من هذه المؤشرات الاجتماعية، وقد تبلور مقياسان في هذا المضمار الأول مقياس نوعية الحياة والتي اعتمدها موريس Morris* ومقياس التنمية البشرية والذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

5 -مؤشر نوعية الحياة QOLI:

QOLI** من المحاولات المعروفة في هذا المجال هي محاولة لتطوير مقياس جديد للتنمية وهو مقياس نوعية الحياة المادية، ويتكون هذا المقياس من ثلاث مكونات هي وفيات الأطفال وتوقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، والقراءة والكتابة عند العمر 5 سنة، ويقيس هذا المؤشر مقدار الانجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان ويؤخذ متوسط المكونات الثلاث وكل واحد منها يحمل وزنا متساويا يبلغ 33 % ويقيس هذا المؤشر انجاز البلد في مجال التنمية من واحد إلى مئة.

---

* - IOL: International Labor Organisation منظمة العمل الدولية.

* -Morris عالم اقتصادي موريس الياس فرنسي متحصل على جائزة التذكارية في عوم الاقتصاد:

** - QOLI: Quality Of Life Index مؤشر نوعية الحياة.

6 -مؤشرات التنمية البشرية HDI:

إن أخر المحاولات الطموحة لتحليل أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل البلدان المتقدمة والبلدان النامية يشكل منظم وشامل قد جاءت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك من خلال تقارير سنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية **HDI**[*] وتمثل الجزء المركزي في هذه التقارير، والتي بدأ عام 1990 في بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية، وكما الحال مع مقياس **QOLI** السابق ذكره فان هذا المقياس يحاول أن يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ من الصفر وهي المرتبة الأدنى وينتهي بواحد وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية. ويستند خذا المقياس على ثلاثة أهداف من أهداف التنمية وهي طول فترة الحياة و، تقاس بتوقع الحياة عند الولادة. [1]

[*] - HDI: Human Development Indicators مؤشرات التنمية البشرية.

[1] - كاظم القريشي، **كتاب التنمية الاقتصادية، النظريات والسياسات**، طبعة أولى، دار للنشر وتوزيع، 2007، ص23- 26.

المبحث الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية

لا شك انه لا يوجد لعلم أو مصطلح دون سابقة له من نظريات ودراسات سابقة، وتعتبر التنمية موضوع منذ الأزل تطرق لدراسته الكثير من الاقتصاديين وعلماء الاقتصاد وعليه سنتطرق في مبحثنا هذا إلى مقومات التنمية أهم النظريات التي جاءت على ضوء التنمية الاقتصادية، وأهم مصادرها ومعوقاتها .

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية

نظرية التنمية الاقتصادية هي تلك النظريات التي حاولت بحث وتفسير الظواهر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، من حيث الأسباب والمفاهيم المعوقات المتعلقة بهذه الظواهر وصولا إلى بناء هيكل معرفي يمكن الاعتماد عليه في إحداث التنمية الاقتصادية، أو على الأقل النهوض بالمجتمعات التي تعاني من عدم وجود التنمية أو ضعفها.

نعرض في هذا المطلب أهم النظريات الرائدة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وخاصة تلك التي ظهرت في مراحل ما بعد الحرب العالمية الثانية. والتي تعتبر المراحل الحقيقية للاهتمام وبحث موضوع التنمية الاقتصادية على مستوى عالمي.

1 –التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي والفكر الكلاسيكي:

لقد ساهم العديد من المختصين في الاقتصاد عبر مراحل تطوره في تزويدنا ببعض المعارف الخاصة بموضوع التنمية، وقد كان لجهودهم اكبر اثر في تطوير النظريات المعاصرة في التنمية.

1 1 –التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي:

1 1 1 -نظرية التجاريين والطبيعيين:

- **التجاريين:** اهتم التجاريين حول طريقة أو كيفية تحقيق تنمية اقتصادياتهم خاصة بعد انتهاء العصر الإقطاعي؛ وظهور الدولة القومية وتركز السلطة، وهناك العديد من أفكار تخصهم حول أن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية، يكون من خلال تقوية دور الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي وذلك دون القضاء على دور النشاط الفردي ويرون التجارة الخارجية هي المحرك الرئيسي لعملية التنمية.

- **الطبيعيين:** اهتم الطبيعيين بضرورة تركيز على القطاع الزراعي باعتباره العمود الفقري والمحرك لعملية التنمية، وهو الذي يحقق ناتجا صافيا ويساعد على زيادة التراكم الذي يستخدم في إعادة الإنتاج وتوسيع قاعدته بالإضافة إلى استيعاب الأيادي العاملة حول إدارة التنمية، رأى الطبيعيين ضرورة الأخذ بالحرية الاقتصادية وقوى السوق ومن ثم إفساح المجال أمام القطاع الخاص.[1]

1 2 –نظرية التنمية الاقتصادية في الفكر الكلاسيكي:

إن التنمية في الفكر الكلاسيكي تستند على الأفكار التي جاء ادم سميث، ريكاردو مالت جون، ستيوارت ميل وغيرهم من مفكري هذه المدرسة حيث عرفها:

1 1 1 -نظرية ادم سميث:

صرحت بأن تقسيم العمل وتراكم رأس المال هما العنصران الرئيسيان في إحداث التنمية، كما أنها تتقدم بشكل ثابت ومستمر ويساهم في جميع الأفراد [2] فتقسيم العمل يعد شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج وهو عامل ايجابي. كما أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك. وبذلك يدعو ادم سميث إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى معتبر من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار.[3] وكان كتابه "ثروة الأمم" عام 1977يهتم بمشكلة التنمية الاقتصادية، وأن كان لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل، إلا اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه، والتي تحمل [4]:

- القانون الطبيعي.
- تقسيم العمل.
- تراكم رأس المال.

1 1 2 -نظرية ديفيد ريكاردو:

---

[1]– محمد ثابت هاشم، **التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص98- 99.

[2]– محمد ثابت هاشم، **نفس المرجع**، ص 100_104.

[3]– ضيف احمد، **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصاد المستديم في الجزائر1989–2012**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، 2015، ص17 .

[4]– بن يطو حياة، **التأمينات الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء**، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015-2016، ص19.

وضع ريكاردو نظرية بسيطة وشاملة كيف يتم الوصول إلى حالة الركود أو الاستقرار، إذ يرى أن الرأسماليون الذين يوجهون عملية عن طريق الادخار من أرباحهم، طالما في ازدياد ويستمرون في توسيع الإنتاج من خلال استخدام أرصدتهم الرأسمالية في استخدام الأراضي، وتشغيل عدد اكبر من العمال وشراء معدات إضافية، وذلك طالما أن معدلات الأرباح لم تقترب من الصفر، غير أن عدم توفر الأراضي الخصبة يصبح عائقا أمام استمرار هذه العملية. وللحيلولة دون الوصول إلى حالة الركود يجب تفادي قيد ندرة الموارد الطبيعية في إطار التجارة الخارجية.[1]

1 1 3 -نظرية ستيوارت ميل:

جاءت أن التنمية الاقتصادية على أنها الوظيفة الرئيسية لرأس المال في التنمية الاقتصادية، كما أن المحدودية دور الدولة في النشاطات الاقتصادية له اكبر اثر في تحقيق أهدافها.

1 1 4 -نظرية كارل ماركس:

فقد انتقد في كتابه رأس المال المنشور عام 1867النظام الرأسمالي وآلياته. واستنتج بان القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام أكثر تطورا.

1 1 5 -نظرية شوم بيتر:

انه لتحقيق التنمية يجب الخروج من دائرة العلاقات الدائرية بين عناصر التنمية، واختراقها بانتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة وإقامة المشروعات والتحديدات التي تقوم على أكتافها التنمية. وكما يرى أن المنظم هو العنصر الاقتصادي القادر على القيام بهذا الدور وانه محور عملية التنمية.[2]

1 1 6 -نظرية كتز:

حيث ادخل كتز عنصر جديد له أهميته في التنمية وهو الطلب الفعال وذلك إذا توافرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء سلع استهلاكية. فان ذلك نعكس على الزيادة في إنتاج السلع الاستثمارية، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة في حجم التوظيف في المجتمع.[3]

---

[1]- سالم توفيق ألنجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتب والنشر، العراف، 1988، ص99 .

[2]- ضيف احمد، **نفس المرجع**، ص19.

[3]- سالم توفيق ألنجفي، محمد صالح تركي القريشي، **نفس المرجع**، ص99.

2 – نظريات أخرى:

2 1 –نظرية المراحل الخطية:

صاغ أولى هذه النظريات العالم **والتروسو** عام 1950، وقد نشرها في كتابه مراحل النمو الاقتصادي عام 1960، وبنا نظريته على نظرية **ماركس** حول مراحل التنمية الاقتصادية، ولكنها تركز على أهمية التكوين الرأسمالي من خلال الادخار لأغراض الاستثمار الاقتصادي، لتحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية تتضمن سلسلة من خمس مراحل متعاقبة لا بد لأية دولة أن تمر بذلك، من خلال تنميتها الاقتصادية. ونلخص هذه المراحل: [1]

- **مرحلة المجتمع التقليدي:** وهي مرحلة تصف حالة المجتمعات القديمة ذات الطبقة الهرمية، من حيث أنها مجتمعات محدودية الإنتاجية والتعليم والحركة والتغيرات الاجتماعية ويعمل معظم أفرادها في النشاط الزراعي.
- **مرحلة ما قبل الانطلاق :** وهي مرحلة انتقالية تشمل تامين مستوى معين من الاستثمار بحدود 10 من الدخل القومي لإحداث التنمية المطلوبة. من خلال الزيادة البني الأساسية للاقتصاد، خاصة في مجال التعليم. وتتميز هذه المرحلة باستخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج الزراعي وتعمل على إيجاد التشابك بين.

القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى. مما يؤدي إلى انتقال العملة تدريجيا من القطاع الزراعي إلى هذه القطاعات.

- **مرحلة الانطلاق أو الإقلاع:** وهي مرحلة تمثل السيطرة على العوائق في المراحل السابقة التي تعد من التقدم والتنمية الاقتصادية، وهي مرحلة معززة للاستثمار التي يزيد عن 10 من الدخل القومي، وتصل إلى 20م؛ مما يؤدي إلى زيادة في دخل الفرد الحادي وفي هذه المرحلة تظهر قطاعات اقتصادية رائدة تقود عملية التنمية.
- **مرحلة النضوج:** وهي مرحلة يستخدم فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة بالاستغلال موارده الاقتصادية؛ وفي هذه المرحلة يتحقق النمو الاقتصادي المنشود وللمجتمع بسبب التغيرات الهيكلية.

[1] – اوشن سوميه، **نظريات التنمية الاقتصادية**، مطبوعة متعددة ، لجامعة قسنطينة، 2013_2014، ص4 .

- **مرحلة الاستهلاك الكبير**: تتمثل بتغيير التركيز على النشاطات الاقتصادية من المركز إلى الأطراف، كما تتمثل بنمط الاستهلاك عال من قبل أفراد المجتمع.[1]

2 2 -النظرية الحديثة النمو:

على الرغم من احتواء اسم هذه النظرية على مصطلح النمو إلا أنها من النظريات الحديثة الخاصة بالتنمية الاقتصادية، تعتمد في تحليل أسباب التنمية الاقتصادية على دراسة العوامل التي تحدد مدى أو حجم نمو الناتج القومي الإجمالي في الدول، كسبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية الشامة. وقد تطورت هذه النظرية بسبب فشل النظرية الكلاسيكية الجديدة، وبسبب عدم جدوى وصفات البنك الدولي للدول النامية في تحقيق معدلات اعلي من الناتج المحلي الإجمالي أو تخفيض المديونية لهاته الدول، أو زيادة إنتاجية قطاعاتها الاقتصادية، وبالتالي عدم تحسين مستويات المعيشة للإفراد في الدول النامية؛

و بعد الاستعراض السابق لأهم النظريات، فان هناك العديد من الدراسات تشير إلى أن نظريات التنمية تتركز على نظريتين رئيسيتين:

- **نظرية التنمية المتوازنة**: وتعني أن تكون برامج التنمية شاملة لكافة قطاعات الاقتصاد المختلفة، أي أن يتم توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد المختلفة، كل حسب حاجته، لان قطاعات الاقتصاد تتشابك مع بعضها البعض.

و بما أن كل قطاع من قطاعات الاقتصاد يمثل سوقا لناتج القطاعات الأخرى، فان توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات يعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني.مما يجعله قادرا على التغلب على كثير من عوائق التنمية، ويكون الاقتصاد قويا بكافة قطاعاته وذلك من خلال عملية التنمية التراكمية والذاتية حيث تقوم بتقوية ذاتها بذاتها.

- **نظرية التنمية الغير متوازنة**: ويعني أن يتم التركيز على تنمية قطاع رئيس في الاقتصاد من قبل الدول، بسبب قلة الموارد المالية للاستثمار في القطاعات المختلفة.[2]

---

[1]- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع مصر، 2015ص76.

[2]- احمد شامية، **مبادئ التحليل الاقتصادي**، دار الثقافة، طبعة الخامسة، عمان، 1992، ص277.

لذا يتم التركيز على قطاع واحد رائد يعمل على جذب القطاعات المختلفة في الاقتصاد نحو التنمية، وذلك بعد نموه وقوته. وبهذا تتحقق لكافة قطاعات الاقتصاد، كونه يشكل القوة المحفزة للنمو مما يدفع للتنمية نحو الأمام .[1]

نستنتج أن عملية التنمية لا تقتصر على الامتداد ببعض الإسهامات على المستوى الاقتصادي والتقني، إنما الحضور الفعال والقوي للدولة من خلال وضع القواعد التي توضح كيفية استعمال هذه الإسهامات ذلك أنه بدون إدارة قوية لا يمكن الوصول إلى تنمية شاملة، ما فرض على الدولة التدخل في كافة آلات ووضع إستراتيجيات من شانها النهوض بالتنمية، دولة المتطورة اقتصاديا أي بمعنى دولة قوية وتحقيق التنمية الاقتصادية أي تحقق التنمية في جميع آلات (الاجتماعية- السياسية والمستدامة) ولكن الدول النامية فهي إلى يومنا هذا لا تحقق تنمية بسبب التخلف.

المطلب الثاني: مصادر التنمية الاقتصادية

لا يمكن ذكر التنمية الاقتصادية دون ذكر المصادر الممولة لها حيث للتنمية مصدرين للتمويل الداخلية والخارجية:

1 – المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية

1 1 -مدخرات القطاع العائلي: تتمثل في الفرق بين الدخل المتاح (أي الدخل بعد طرح كل الضرائب والرسوم المحتملة منه) والاستهلاك الذي يقومه هذا القطاع.

يلعب الادخار العائلي دورا كبير تمويل التنمية الاقتصادية وهو من مجموعة من مصادر منها:

- المدخرات التعاقدية كأقسام التأمين والمعاشات؛
- الاستثمار المباشر في اقتصاد الأراضي والمزارع المتاجر والمساكن التي تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الاستثمار الادخار؛
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة؛

1 2 مدخرات قطاع الأعمال: تعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار سواء كانت قطاعا خاصا أو عاما:

[1]- A.P THRIWAL CROWAL AN DEVLOPMENT_6TH ECTITION MAEMILLAM PRESS ETC1999.

- **ادخار قطاع الأعمال العام :** تتمثل مدخرات هذا القطاع من أرباح المشروعات العامة)مؤسسات تجارية كبيرة، ومشروعات صناعية تعود ملكيتها للدولة) ويتوقف حجم المدخرات في هذا القطاع على حجم الفائض المتولد فيه.
- **مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** وهي عبارة عن ذلك الجزء غير الموزع من الأرباح التي تحققها مشروعات القطاع الخاص والذي يشمل المحلات والمشروعات التجارية والمصانع الصغيرة والمتوسطة وتمثل مدخرات هذا القطاع نسبة هامة من مدخرات الموجهة للاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة.

2 – المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية:

يقصد بالمصادر الخارجية جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة خارج الاقتصاد المحلي التي تجلب على شكل نفقات مالية في تمويل مختلف.[1]المشروعات الاستثمارية ويمكن أن نوجز هذه المصادر فيما يلي:

2 1 –المعونات الأجنبية: تقدم المعونات من الدول المتقدمة، والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية وهي تعتبر من أهم مصادر تمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض رفع معدلات النمو الاقتصادي والجدير بالذكر أن هذه المعونات ما هي إلا حصيلة دوافع تسعى الجهة المانحة إلى تحقيقها وتطلب لسد النقص في الموارد وتنقسم إلى قسمين، منح لا ترد إلى الجهة المانحة ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدول المستفيدة.

2 2 –القروض ميسرة: يقصد تلك القروض التي تكون فيها معدلات الفائدة ومدة استرجاعها ميسرة وبسيطة ويغلب عليها طابع المساعدة، وتقديم توجيهات أكثر من طابع الربحية.

2 3 –القروض الخارجية: يمكن أن يأخذ انسياب رأس مال الأجنبي إلى الدول النامية أحد أشكال التالي:

[1]– موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2006-2007، ص09-12.

2 3 1 -القروض الحكومية الثنائية: هي القروض التي تعقد بين حكومات الدول المانحة للقروض والحكومات الدول النامية.

2 3 2 -قروض مؤسسات التمويل الدولية: هو تمويل من جانب المنظمات الاقتصادية والمالية ذات الثقة الدولية أو متعددة الأطراف، فتقدم مصادره البنك الدولي للتعمير والتنمية (**IBRD**)ومؤسسات المنبثقة عنه لا سيما هيئات التنمية(**IDA**) والمؤسسة المالية الدولية وكذلك صندوق النقد الدولي**FM**).

المطلب الثالث: عوائق التنمية الاقتصادية

لا يمكننا التحدث عن التنمية الاقتصادية دون الحديث عن التحديات والعوائق التي تمسها من الجوانب المختلفة حيث نفصلها في:

1 –عوائق اقتصادية:

تتمثل العوائق الاقتصادية للتنمية الاقتصادية في العقبات التي تمس النشاط الاقتصادي حيث نلخصها في:

- عدم كفاية الرأس المال اللازم لعملية التنمية.
- انخفاض مستوى الدخل مما يؤدي إلى انخفاض حجم المدخرات وانخفاض مستوى التغذية[1]عدم وجود فرص استثمار مربحة.
- ضعف البنية الصناعية والزراعية.
- قلة المهارات العمالية التي تؤدي إلى انخفاض القدرة على التخطيط والتنظيم.
- عدم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة توزيعا امثلا.[2]
- سيادة الإنتاج الواحد؛
- ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استغلالها، مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة[3].

[1]– بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطوير الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، 2008، ص119.

[2]– حسين إبراهيم عيد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار المعرف الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990، ص90 .

[3]– محمد شفيق، **السكان والتنمية والقضايا والمشكلات**، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص، 70-77 .

2 – عوائق سياسية:

أما العوائق السياسية تتمثل في غياب التنظيم السياسي القادر على تحقيق الاستقرار الدولة، الأمر الذي يبعد رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية، فيؤثر ذلك في التنمية.[1]

3 – عوائق تكنولوجية وتنظيمية:

حيث توجد مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص القيام بهاو لوحده، بل يجب أن يكون هناك تعاون ما بينه وبين القطاع العام في ذلك، من اجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام، حيث يجب التطور الإداري في شتى المجالات بركب التقدم بما يناسب كل دولة، بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التركيز على الدورات التدريبية [2].

بالإضافة إلى سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي وتسرب اليد العاملة الماهرة من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية.[3]

وللقضاء عليها خاصة فيما يخص العوائق التكنولوجية والتنظيمية يتوجب التوجه نحو مشاركة القطاع الخاص في المشاريع والاستثمارات المختلفة من اجل الاستفادة من خبراته في التسيير والإدارة، وضمان لنقل التكنولوجية وبالتالي التحكم في الجودة والتكلفة.

الشكل رقم 2– 2: مخطط عوائق للتنمية الاقتصادية

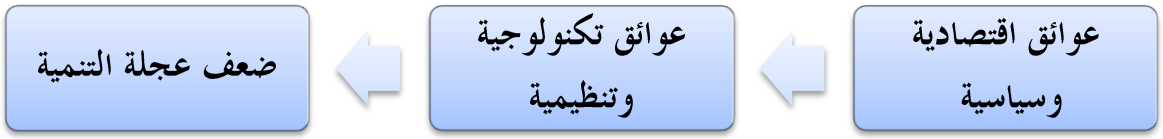

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على درس سابقا.

[1]– فايز إبراهيم الحبيب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، مطبعة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1985، ص45.

[2]– علاء فرج الطاهر، **التخطيط الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص113.

[3]– محمد شفيق، **السكان والتنمية والقضايا والمشكلات**، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص84-86 .

المبحث الثالث: استراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالشمول المالي.

تعتبر التنمية الاقتصادية هي عمود اقتصاد الدولة، حيث تحسن مستوياتها هو من الأسباب الرئيسية التي ترفع بالاقتصاد، وتسعى إلى تحقيق التطور والاستقرار في مختلف المجالات انطلاقا من الاقتصادية إلى الاجتماعية إلى الثقافية..الخ. وعليه تعمل كل على مجموعة استراتيجيات وسياسات تتخذها لتحسين وترقية الاقتصاد؛ ودولة يعتبر الشمول المالي كموضوع قيد الدراسة في مذكرتنا احد هذه الأساليب والسياسات حيث تسعى الدولة لتطويره لما له من اثر وأهمية في التنمية الاقتصادية وعلية سنتناول في هذا المبحث لأهم الاستراتيجيات المتبعة في تحقيق التنمية الاقتصادية مرورا على الشمول في:

المطلب الأول: استراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية.

تعتبر إستراتيجية التنمية، عم فن استخدام موارد الدولة وإمكانياتها لتحقيق الأهداف العامة المسطرة لها، والرؤية الشاملة، لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية القادرة على الارتقاء بعملية نشر القيم الحضارية. وعليه نتناول مختلف الاستراتيجيات وهي كالأتي:

1 – الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية:

من خلال العديد من التجارب قامت بها العديد من البلدان أثبتت أن للزراعة دور مهم جدا غب تحقيق التنمية الاقتصادية وبشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص وهذا من خلال: [1]

توفير كميات من الغذاء للسكان بشكل متزايد وهما بما يسمى "الاكتفاء الذاتي" حيث إنتاج الغذاء في البلدان اقل نموا يهيمن على نشاط القطاع الزراعي وعند توسعه، الذي يصاحب الزيادة المتحققة في الإنتاج، فانه يساعد في توفير الغذاء للسكان عموما والذي ينمو بمعدلات مرتفعة وكذلك التوسع السكاني في المدن بشكل خاص وخاصة في المناطق الصناعية[2]، كما أن التوسع في القطاع الزراعي يساعد في تحسين مدا خيل الفلاحين، وبالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية، سيما أن مرونة الطلب الدخيلة في مثل هذه الاقتصاديات مرتفعة جدا، لهدا وجب أن تكون الزيادات المحققة في الإنتاج الزراعي مرتفعة من معدلات الزيادات في الطلب على الغذاء.

---

[1]– الحبيب فايز إبراهيم، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، جامعة الملك سعود، 1985، ص47 .

[2]– مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2007، ص166-167 .

المساهمة في زيادة الطلب على السلع المصنعة فالتوسع في القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، وهذا يمثل حافز على التوسع الطلب على السلع المصنعة وبالتالي يتوسع حجم السوق المحلي للسلع المذكورة الأمر الذي يشجع القطاع الصناعي على توفير مختلف المستلزمات للقطاع الزراعي كالأسمدة والآلات والمعدات الزراعية وبالتالي يساهم في التوسع القطاع الصناعي.[1]

القطاع الزراعي يعتبر احد أهم القطاعات سواء في البلدان النامية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو في توفير العملات الأجنبية من التصدير الذي يتركز عادة على عدد محدود من السلع الزراعية، وعلية فان الفائض الزراعي المصدر إلى الخارج يولد النقد الأجنبي وبالتالي يساعد القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات التنمية من استيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج إلى الجانب السلع الاستهلاكية.

و إذا علمنا بان القيد الأساسي على حجم الاستثمارات الصناعية هو النقد الأجنبي أدركنا أهمية الصادرات من السلع الزراعية وأهمية التنمية وتطوير القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

توفير الموارد المالية لخزينة الدولة من خلال توسع القطاع الزراعي المساهم في زيادة المداخل للمزارعين وبالتالي زيادة في عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على الأرض وعلى مدا خيل المزارعين وهكذا فان تطور الزراعة من شانه أن يوفر الموارد المالية للدولة لكي تستخدمها في المجالات التنموية المختلفة.

2 – الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية:

إن تحويل المواد الأولية إلى مصنعة، استهلاكية وإنتاجية، يعتبر شريان الحياة الصناعية وهو شرط ضروري للتنمية الاقتصادية، وفي نفس الوقت مرافق لها.لذلك ليس هماك تنمية اقتصادية دون تحقيق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحقق العديد من المنافع من بينها تصنيع المواد الأولية الزراعية وهنا نربط العلاقة بين القطاع الزراعي والصناعي كما ذكر سابقا وتوفير مستلزمات الإنتاج القطاع الزراعي كما يعمل على تعزيز الروابط مع الزراعة والقطاعات الأخرى وتوفير الطاقة الكهربائية. كما نذكر مساهمته في تعزيز الصادرات وتنميتها وتوفير فرص العمل واكتساب المهارات . تحقيق النمو الاقتصادي من بين ابرز

[1] – منور اوسرير، **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية: دراسة نظرية تحليلية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص65.

استراتيجيه المعتمدة على التنمية الصناعية فيساهم في تحقيق التغيير الهيكلي في الاقتصادي الوطني ويساعد في عمليات التحديث والتحويلات.[1]

3 – إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة:

جاء تأكيد الاقتصادي الهندي امارتيا سان[*] بعد ظهور سياسات التكيف خلال فترة الليبراليين جاء على تأكيد مفهوم تطوير واستثمار القدرات البشرية وبالنسبة له فان حرية الاختيار هي في صلب الرفاهية الإنسانية، والتي تتممن خلال تعزيز قدرات الإنسان في العمل على مستويات أعلى من الصحة والمعرفة، واحترام الذات والقدرة على المشاركة والخوض داخل الحياة الاجتماعية بشكل نشط، كما وضح أن المستوى المعيشي للفرد لا يتعلق بالدخل الفردي واستهلاك السلع بل يقاس بالقدرات البشرية أي يتعلق بنشاط الفرد وتوسيع القدرات يعتبر حرية اختيار.[2]

4 – إستراتيجية الحاجات الخاصة:

توجه المفكرون وأهل الاقتصاد بالتنمية نحو إستراتيجية جديدة وخدا بسبب المشاكل والمخيبات نتيجة الاستراتيجيات المتصلة بالنمو والعمالة وتوزيع الدخل حيث تم وضع استراتيجيه الحاجات الأساسية التي تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان من غذاء وسكن، وتعليم وخدمات صحية ...الخ.[3] وبرمت هذه الإستراتيجية لتحقيق أهم الأهداف والمتمثلة في: [4]

- رفع نسبة الإنتاجية ودخل السكان في الريف والمدن، وخاصة الفقراء وذلك من خلال توسيع الإنتاج المكثف للعمل.
- التأكيد على مواجهه الفقر من خلال تقديم مختلف الخدمات كالتعليم، الخدمات الصحية والماء الصحي.
- تكفل الحكومة بمثل هذه المشاريع.

---

[1]– مدحت القريشي، **نفس المرجع**، ص169-170 .

[*]– امارتيا سان: اقتصادي هندي حائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1998 في موضوع اقتصاد التنمية والرفاهية.

[2]– مدحت القريشي، **نفس المرجع**، ص179-180.

[3]– إسماعيل محمد بن قانة، **"اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، واستراتيجيات)"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2012

[4]– مدحت القريشي، **نفس المرجع**، ص176.

المطلب الثاني: الشمول المالي وأهميته في التنمية الاقتصادية

كان للشمول المالي اهتمام كبير في الآونة الأخيرة من طرف أصحاب القرار في كافة أنحاء العالم؛ الذي نتج عنه تطور مختلف المنتجات المصرفية والمالية بسرعة؛ وازداد التطلع عليها والعمل بها؛ وهنا كانت انطلاقة للمؤسسات الرقابية على النشاط المالي على القيام بسياسات وتنظيمات تراقب وتحفز المتعاملين الماليين وانتشرت حملات الترشيد في المجال المالي من اجل نشر الوعي في استعمال هذه المعلومات.

1 -أهمية الشمول المالي في التنمية الاقتصادية:

وبالاعتماد على ذكر احد عناصر الشمول المالي والمتمثلة بالتحديد في قيام الشمول المالي بالمساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية هنا نذكر العلاقة بين الشمول والتنمية الاقتصادية حيث، أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي .[1]يهدف إلى حصول الخدمات المالية الرسمية بتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، حيث تساعد على تعزيز تمكين وصول كافة الخدمات المالية والمنتجات المصرفية، وشرح أهميتها وكافة مميزاتها، والتكاليف المترتبة عنها. وتحسين الطرق للوصول للمؤسسات المالية والاستفادة من خدماتها. وهذا من اجل تحسين المستوى المعيشي للفرد والمجتمع. تعزيز المشاريع والبرامج الريادية الحرة والعمل الحر، والعمل على تقليل مستويات الفقر والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.تم إنشاء نظام مالي شامل للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، بموجب البنك الدولي المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وأهداف واضحة لتطوير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد.

المطلب الثالث: ارتباط الشمول المالي بالتنمية الاقتصادية

يرتبط الشمول المالي في عدة جوانب بالتنمية الاقتصادية، حيث يساعد الشمول المالي في الحد من ارتفاع نسبة الفقر والعمل على تحقيق مستوي معيشي عالي، فالخدمات المالية ترتبط بالأداء الاقتصادي، وتؤدي دورا محوريا في كفاءة الأسواق ولكافة القطاعات، كما تساهم في تحسين الناتج القومي وخلق فرص العمل، وفي ظل تنامي الخدمات المالية حجما أهمية يصبح لها صعوبة في الوصول

[1]– سيف الإسلام، خميس عبد الخالق قفيشة، **واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين** ، مذكرة ماجستير، جامعة الخليل 2020، ص14.

إليها وبالتالي عقبة أمام تحقيق فرص توليد الدخل، وتحقيق الرفاهية ونمو اقتصادي ولا سيما للشباب والمهاجرين والفقراء.[1]

ويتمثل ارتباط الشمول المالي بالتنمية من خلال تأثيره في تحقيق أهدافها، حيث يعتبر تعميم الخدمات المالية مساهم في تحقيق المستوى المعيشي الجيد المطلوب، وتمكين المرأة، والحد من الفقر وتمكين من توافر فرص العمل وتمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة، حيث تعتبر هذه الأخيرة من احد أهم الدعائم الكبرى في معظم اقتصاديات الدول العالم، كما لها عدة انعكاسات ايجابية على تعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي، خلال تعزيز الشمول المالي.

أن الشركات المصغرة تشمل نسبة 35بالمئة من إجمالي الشركات في معظم دول العالم، وتعد أهم عوامل النمو الشامل والمستدام وخلق فرص العمل فيلا الاقتصاد. حيث أشارت دراسة صدرت عن مؤسسة التمويل الدولية إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة 33 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الدول النامية، إن دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي يضفي السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة المتوسطة ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي.[2]

أن ارتفاع نسبة نفاذ الخدمات المالية المتنوعة والمبتكرة إلى الفقراء وأصحاب الدخل المحدود كذلك أصحاب المشاريع الصغيرة وخاصة العاملين في القطاع غير الرسمي، يعمل على حشد المزيد من المدخرات التي يوجه جزء منها نحو الائتمان، وتوجيه المزيد من الائتمان نحو هذه الفئات المستبعدة لتمكينهم من تمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية مما يؤثر على تحفيز التنمية الاقتصادية.[3]

يعتبر الشمول المالي عنصر هام ذو أولوية هامة تساعد في الجوانب الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والإستراتيجية للدول، خاصة الدول النامية حيث نجد أهميته تتلى في الجانب الاجتماعي كمحور أول من

[1]– فتيحة مبروكي، هاجر زياني، **واقع الشمول المالي في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، ص30.

[2]– فتيحة مبروكي، هاجر زياني، **نفس المرجع**، ص31 .

[3]– بدر شحدة حمدان، **اثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين**، المجلد04، العدد02، فلسطين، 2008، ص181.

خلال الحد من الفقر الاستبعاد المالي وزيادة الوعي بين النسب كيفية الاستفادة من مدخراتهم، ورفع المستوى المعيشي والعمل على الحد من ظاهرة البطالة وتوفر مختلف فرص العمل واليد العاملة.[1]

أما اقتصاديا فالشمول المالي مرتبط بتحسين التنمية الاقتصادية من خلال العلاقة التي تربطه والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي حيث فمن الصعب توفر الاستقرار المالي بينما هماك تواجد للعديد من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، زيادة على ذلك فالشمول المالي يساعد على إنشاء تلك المنافسة بين المؤسسات المالية من خلال التنويع في تحسين مختلف منتجاتها وتطوير جودها، لجلب اكبر عدد ممكن من الزبائن والعملاء.[2]

[1]– رواء نافذ عليوة، **اثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية**، مذكرة ماجستير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2019، ص30.

[2]– كركار مليكه، **الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة، الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10 ، العدد 03، جامعة البليدة 02، الجزائر 2016، ص364 .

خلاصة الفصل الثاني:

التنمية الاقتصادية عملية ديناميكية لها أبعاد مختلفة، تعمل لتحسين المستوى المعيشي والرفاهية لأفراد المجتمع، كما تهدف لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ولا تخلو أي دولة من سياسات واستراتيجيات لتحقيق وتطويرها فهي قاعدة منذ الأزل حسب ما جاء في النظريات والأساسيات من العهود القديمة. ويعتبر النمو الاقتصادي هو الهدف السامي لها بالدول المتقدمة تعمل على ضمان سيرورة النمو الاقتصادي بالرغم من وجود بعض المشاكل الاقتصادية لكن بنسب صغيرة كالبطالة بالمقارنة مع الدول النامية التي تعمل على القضاء على المشاكل الاقتصادية المختلفة والتي تتفاوت النسب فيها من فقر وبطالة وتضخم...الخ. كما يعتبر النمو هو محرك لعجلة التنمية الاقتصادية في خال التوزيع الجيد للدخل لرفع مستويات المعيشة والدفع بالاقتصاد نحو الاستقرار المثالي.

و بالحديث عن عوامل رفع المستوى ومحاربة المشكل الاقتصادية تناولنا الشمول المالي كأحد هذا السياسات المنتهجة وعلاقته ومدي ارتباطه بالتنمية.

الفصل الثالث:

الشمول المالي وأثره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

–دراسة مقارنة–

تمهيد:

بعد ما تعرفنا في الفصلين النظريين على مختلف الجوانب المتعلقة بالشمول المالي مفهومه أهدافه وسياساته، و التنمية الاقتصادية أهميتها وارتباطها بالشمول المالي، إلا أنها تبقى أفكار نظرية، و دعمنا هذا الجانب بالجانب التطبيقي عن طريق دراسة أثر الشمول المالي في تحقيق التنمية في الجزائر ودراسة مقارنة الجزائر وبعض الدول العربية، ومن بين الدول الأعلى نسبة من حيث الشمول المالي لبنان حيث تحتل المرتبة الأولى عربيا .سنتناول في هذا الفصل:

- **المبحث الأول:** الشمول المالي في الدول العربية.
- **المبحث الثاني:** الشمول المالي في الجزائر.
- **المبحث الثالث:** الشمول المالي وارتباطه بالتنمية.

المبحث الأول: الشمول المالي في الدول العربية

شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة الولوج لتطبيق سياسات الشمول الملي، وهذا باعتباره عاملا أساسيا في مواجهة المشاكل التي تعاني منها كل دولة والمتمثلة في الفقر والبطالة، و هذا لتواجد نسبة عالية من الفقر في المنطقة العربية ؛ ومنه نتناول في مبحثنا هذا أهم مؤشرات قياس الشمول المالي في الدول العربية، كما عامل التكنولوجيا ونسب التداول عليها وكأحد الأسباب المعززة والمساعدة في انتشار الشمول المالي وترتيب الدول العربية حسب مقياس الشمول المالي.

المطلب الأول: الشمول المالي في الدول العربية

أن معظم اقتصاديات دول العربية تواجه العديد من التحديات التي تؤثر على نموها، و من أهمها ضعف البنية التحتية وتواضع المعدلات الاستثمار والادخار لدى الحكومات، وارتفاع مستويات المديونية والفقر والبطالة، وعليه تحاول اتخاذ سياسات وحلول في سبيل الحد من هذه المخاطر، ويعتبر الشمول المالي احد هذه السياسات لتعزيز مجهوداها في الخروج من الأزمات، فالشمول المالي يساهم في خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي، و العديد من المنافع الاقتصادية.وعليه قسمنا مطلبنا هذا إلي فرعين حث تناولنا فيه أهم مقاييس الشمول المالي في الدول العربية بالاعتماد على مجموعة دراسات وأشكال أجريت حسب مؤشرات في الفرع بالإضافة إلى تطرقنا لبعض تجارب الدول في الشمول المالي والمتمثلة في تجربة الأردن وتجربة مصر.

1 – مقاييس الشمول المالي في الدول العربية:

تعددت مقاييس الشمول المالي في الدول العربية لقياس مستوياته وهي كالأتي:

1 1 **-مقياس الادخار في العالم العربي:** يقيس مؤشر الادخار في العالم العربي نسبة الأشخاص الذين قاموا بعملية الادخار في المؤسسات المالية البنكية خلال سنة (2014-2017) ونعرض في الشكل الموالي نسبة الأفراد المدخرين.[1]

[1]– يسر برانية، رامي عبيد حبيب أعطية، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب** ، صندوق النقد العربي، ص18.

الشكل رقم 3– 1: نسبة الأفراد المدخرين في الدول العربية خلال أعوام(2014.2017).

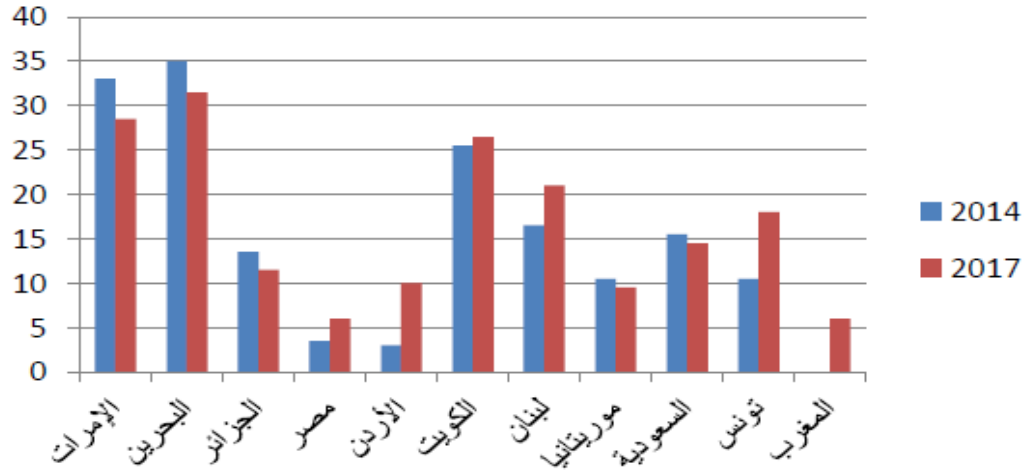

المصدر: يسر برانية، رامي عبيد حبيب أعطية، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات و التجارب**، صندوق النقد العربي، ص18.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الأفراد المدخرين لدى المؤسسات المالية في الدول العربية متفاوتة بنسب ليست ببعيدة، حيث نجد أعلى نسبة كانت للأمارات والبحرين خلال سنة 2017، وتشاركت مصر والمغرب تدني النسب.و هنا يستدعي ضرورة توعية لتغيير السلوك الادخاري، والاطلاع على المعاملات البنكية بين الفرد وأصحاب المؤسسة لدى الفرد العربي.

1 2 مقياس ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية: تشير ملكية الحسابات في المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية إلى مدى استيعاب الأفراد على الادخار، ويوضح الجدول الأتي نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية كنسبة البالغين من 15سنة إلى 25سنة، ونعرض في الجدول التالي نسب ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية فوق 15سنة و25سنة.[1]

[1]– رفيقة صباغ، سليمة غرزي، **الشمول المالي في الدول العربية، واقع وآفاق**، مجلة أبعاد اقتصادية مجلد 10، العدد 2، 2020، ص04.

الجدول رقم 3– 1: ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية (15سنة–25سنة)في الدول العربية.

الدول	النسبة المئوية ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية					
	الذكور		الإناث		كبار السن	
	2014	2017	2014	2017	2014	2017
الجزائر	60.1	56	40.1	29	57.5	49
البحرين	79	86	66.7	75	85.5	85
الأردن	33.3	56	15.5	27	31.8	51
الكويت	97.3	83	64	73	57.3	81
مصر	18	39	9.2	27	17.3	46
العراق	14.6	26	7.4	20	12	26
عمان	62.4	57	32.9	33	52.2	50
موريتانيا	22.2	26	18.8	15	24.8	25
تونس	34.1	46	20.5	28	30.3	46
الإمارات	89.8	93	66.3	76	88.2	91
السعودية	99.2	72	98.7	58	10	76

المصدر: رفيقة صباغ، سليمة غرزي، **الشمول المالي في الدول العربية، واقع وآفاق** ، مجلة أبعاد اقتصادية مجلد10، العدد2، 2020، ص04

من الجدول نلاحظ انه يوجد تحسن ملحوظ في نسبة ملكية الحسابات المصرفية للجنسين البالغين وكبار السن (اكبرمن25سنة)غير الجزائر والسعودية، في حين كل من الإمارات، السعودية، لبنان، البحرين، الكويت، سجلت نسب معتبرة في تطور ملكية الحسابات، مما يدل على اهتمام الدول

بالشمول المالي. كما نجد فجوة في امتلاك الحسابات المصرفية بين الذكور والإناث، حيث تمثل حسابات الذكور ضعف الحسابات الإناث في مجمل الدول العربية، مما يدل على ضعف الملكية للإناث بالمقارنة بالذكور.

كما يمكننا توضيح مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية في الشكل الموالي:

الشكل رقم 3– 2: امتلاك الأفراد البالغين (أعمارهم أكثر من 15سنة) لحسابات في مؤسسات مصرفية رسمية في الدول العربية (سنة2017)

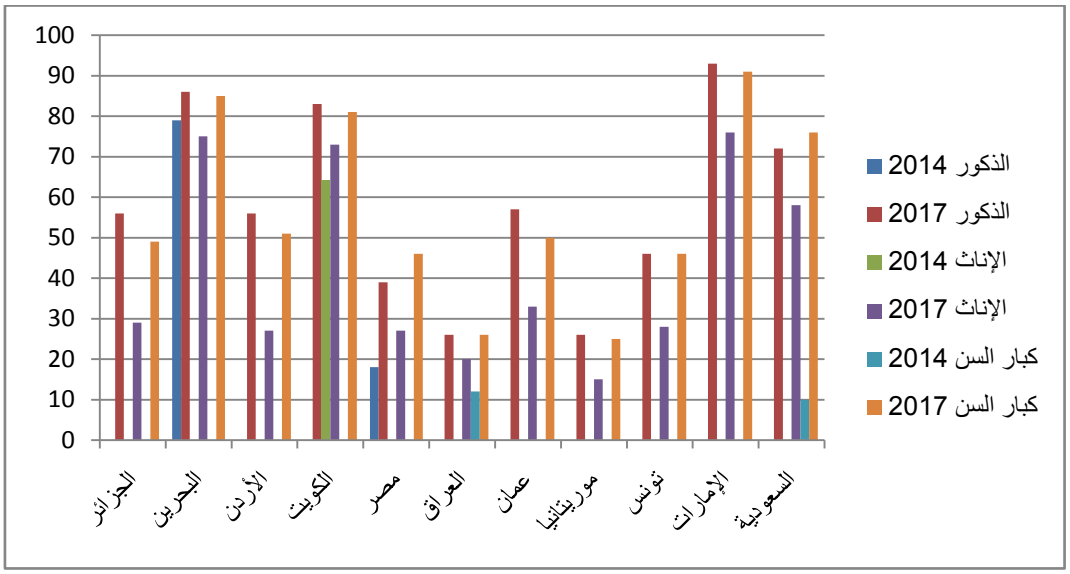

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(1.3.) أعلاه

من الشكل السابق نلاحظ أن الإمارات العربية تحتل المرتبة الأولى، فيما يخص مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في المؤسسات المصرفية المالية، سنة 2017، تتبعها البحرين، الكويت، السعودية وموريتانيا مسجلة أدنى نسبة تحتل المرتبة الأخيرة .

1 3 -مقياس الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: يقيس هذا المؤشر نسبة اقتراض الأفراد فوق 15سنة من المؤسسات المالية الرسمية وأصحاب البطاقات الائتمانية.ومن خلال الشكلين الآتيين نوضح سلوك الاقتراض في المنطقة العربية ونسبة العملاء المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية في العالم العربي.[1]

[1] – لدية لوزري، **واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه** ، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، المجلد02، العدد02، 2021، ص24.

الشكل رقم 3– 3: سلوك الاقتراض في المنطقة العربية لدى الأفراد فوق (15سنة).

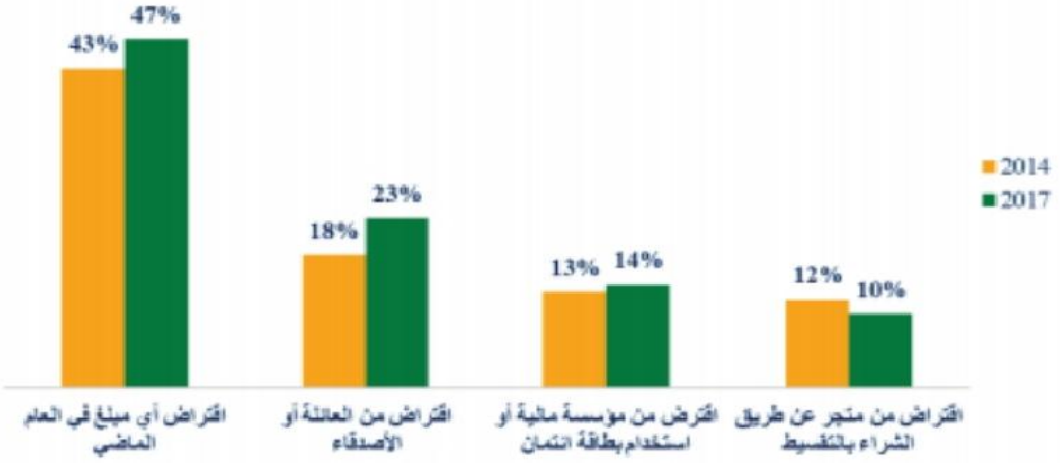

المصدر: نادية لوزري، **واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، المجلد02، العدد02، 2021، ص24.

من خلال الشكل نلاحظ تحسن طفيف لسلوك الاقتراض في العالم العربي في سنة 2017 للأفراد فوق 25سنة في نسبة المقترضين في المؤسسات المالية الرسمية وأصحاب البطاقات الائتمانية والذي بلغ نسبة 14%مقارنة بسنة 2014 التي كانت 13% ولكن بالرغم من ذلك يبقى ضعيف ودون مستوى.فمن الشكل نلاحظ أن الاقتراض بين الأفراد قائم بين العائلة والأصدقاء بأكثرية والذي عرف تطورا ملحوظا من سنة 2017 ب23 %مقارنة بسنة 2014 الذي كان 18%.

الشكل رقم 3– 4: نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو أصحاب البطاقات الائتمانية فوق (25سنة) خلال سنة (2014–2017)

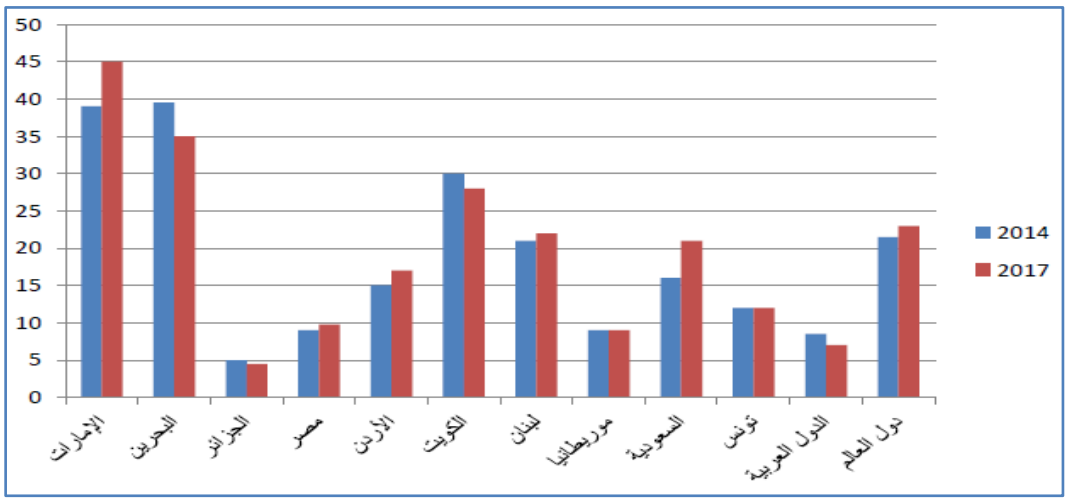

المصدر: يسر برانية، رامي عبيد حبيب أعطية،**مرجع سبق ذكره** ، ص19.

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة المقترضين من المؤسسات المالية أو أصحاب البطاقات الائتمانية فوق (25سنة) عرف تفاوت بين الدول العربية وحققت الإمارات العربية أعلى نسبة اقتراض من المؤسسات المالية بلغت 46% تليها البحرين بنسبة 36%و سجلت الجزائر اقل نسبة ب5%.

1 4 مقياس الخدمات المالية الرقمية:

يقيس المؤشر نسبة الأفراد البالغين ف أعمارهم فوق (15سنة) والذين قاموا بدفع فواتيرهم أو قاموا بإجراء تحويلات مالية من خلال الحساب المصرفي وعبر الهاتف الجوال، ونوضح نسب هذا المؤشر للدول العربي في الشكلين التاليين: [1]

الشكل رقم 3– 5: القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال سنتي(2014-2017).

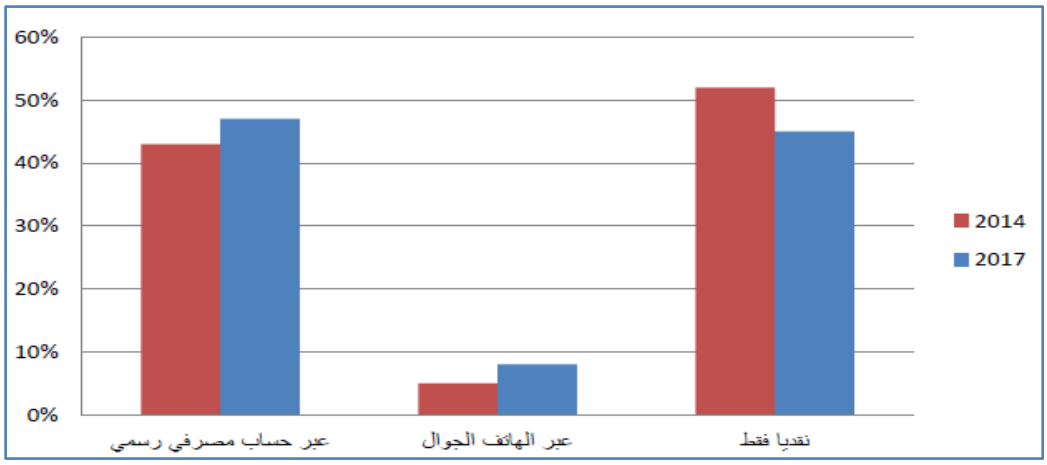

المصدر: يسر برانية، رامي عبيد حبيب أعطية،**مرجع سبق ذكره** ، ص19.

من خلال الشكل نلاحظ أن القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية عرفت تحسنا ملحوظا حيث ارتفعت نسبة التحويلات ودفع الفواتير عبر الحسابات البنكية الرسمية من 43% خلال سنة 2014 إلى 47% خلال سنة 2017، وشهد ارتفاع في نسب التحويلات ودفع الفواتير عبر الهاتف الجوال من 05% خلال سنة 2014الى 08% سنة 2017، إلا أن نسبة التحويلات النقدية شهدت تراجعا من 52% خلال سنة 2014 إلى 45% سنة 2017. وللتوضيح

[1]– يسر برانية، رامي عبيد حبيب أعطية، **الشمول المالي في الدول العربية، الجهود والسياسات والتجارب**، صندوق النقد العربي، ص19.

أكثر سنستعرض من خلال الشكل الموالي نسبة استخدم الانترنت أو الهاتف المحمول للولوج إلى الحساب المصرفي في العالم العربي.

الشكل رقم 3– 6: نسبة استخدام الهاتف أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي في الدول العربية خلال 2017.

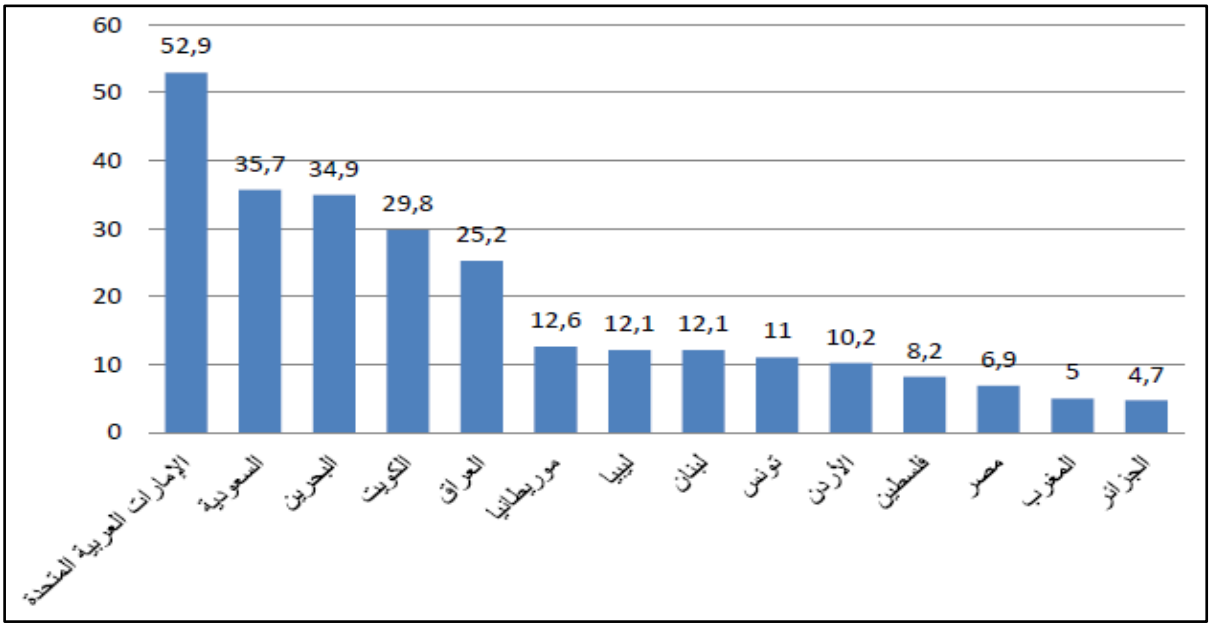

المصدر: ادراة الأبحاث والدراسات، **واقع الشمول المالي في ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه** ، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد458،2019،ص19.

من الشكل رقم (6.3) نلاحظ تفاوت بين الدول العربية فيما يخص استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى الحساب المصرفي بحيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنسبة تقدر ب52.9% ثم تلتها السعودية بنسبة 35.7%بحيث سجلت الجزائر بقيمة 4.7%.[1]

2 – بعض التجارب العربية في الشمول المالي:

2 1 تجربة الأردن: قد لوحظ خلال السنوات الماضية تطورا ملحوظا للشمول المالي، وذلك من خلال حجم الخدمات المالية المتاحة واتساع انتشارها تعزيز الاستقرار النقدي وساعد بدوره في تطور الاقتصاد الأردني، وقد بين خبراء اقتصاديون مدى أهمية توسع الشمول المالي في تخفيف حدة البيروقراطية، وهذا ما يؤدي في تسريع انجاز المعاملات المالية المختلفة وكذلك زيادة في

[1]– ادراة الأبحاث والدراسات، **واقع الشمول المالي في ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه** ، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد458،2019، ص19.

شفافية الحركة نقدية وتحسين البيئة التجارية وهذا ما قد ينعكس إيجابا على المشاريع الاقتصادية المختلفة، تدفق الاستثمارات والتعاملات المالية، وهذا ما يهدف إلى الزيادة في النمو الاقتصادي وتحسين مؤشراته، إذ بلغت نسبة الشمول المالي في الأردن 33% بحسب أخر الإحصاءات الرسمية في 2017.

و من خلال الدراسة التشخيصية التي وضعت لصياغة الاستراتيجة الوطنية الأردنية للشمول المالي خلال 2017 فان 67% من الأردنيين فوق سن 15سنة ليس بإمكانهم الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، وذلك حسب نسبة امتلاك الحسابات كما أن 38% من البالغين، مستبعدين من أي خدمات مالية رسمية، و24.8% من البالغين مستبعدين بشكل تام من أي خدمة مالية رسمية وغير رسمية، إضافة إلى أن غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة مقيدة ماليا.[1]

2 2 **تجربة مصر**: في الحديث عن تجربة مصر في الشمول المالي نجد أن للبنك المركزي المصري دور كبير في تعزيز الشمول المالي إذ وضعت مجموعة من القواعد والتشريعات لتسهيل الإجراءات البنكية والتي من بينها: [2]

- إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- منح التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل.
- تقنين الخدمات عن طريق الهاتف المحمول مثل الدفع الالكتروني وصرف الرواتب وسداد الفواتير والعمليات المالية الأخرى.
- توسيع نطاق الخدمات ليشمل مكاتب البريد والجمعيات الأهلية وذلك للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين.
- إتاحة استقبال تحويلات المصريين من الخارج بأسلوب سهل وسريع دون تعقيد.

[1]– عبد الرحمن خوالدة، **الشمول المالي رافعة النهوض الاقتصادي**، يوم اطلاع على الموقع(www.alghad.com) صفحة 408.

[2]– عبد الرحمن خوالدة، **نفس المرجع**، ص409.

المطلب الثاني: خدمات التكنولوجيا في دول العربية–الانترنت–

1 – مؤشرات استخدام الانترنت في الدول العربية

شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تطورا في خدماتها المصرفية وهذا بعد استعمالها لمختلف الخدمات التكنولوجية بما فيها الانترنت، ونتطرق في مطلبنا هذا إلى عنصرين حيث ذكرنا نسبة استخدام الانترنت في الدول العربية وإسهامات التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي، يوضح الشكل الموالي نسبة استخدام الانترنت في الدول العربية للولوج للحسابات المصرفية.[1]

الشكل رقم 3– 7: استخدام الانترنت في الدول العربية سنة 2018.

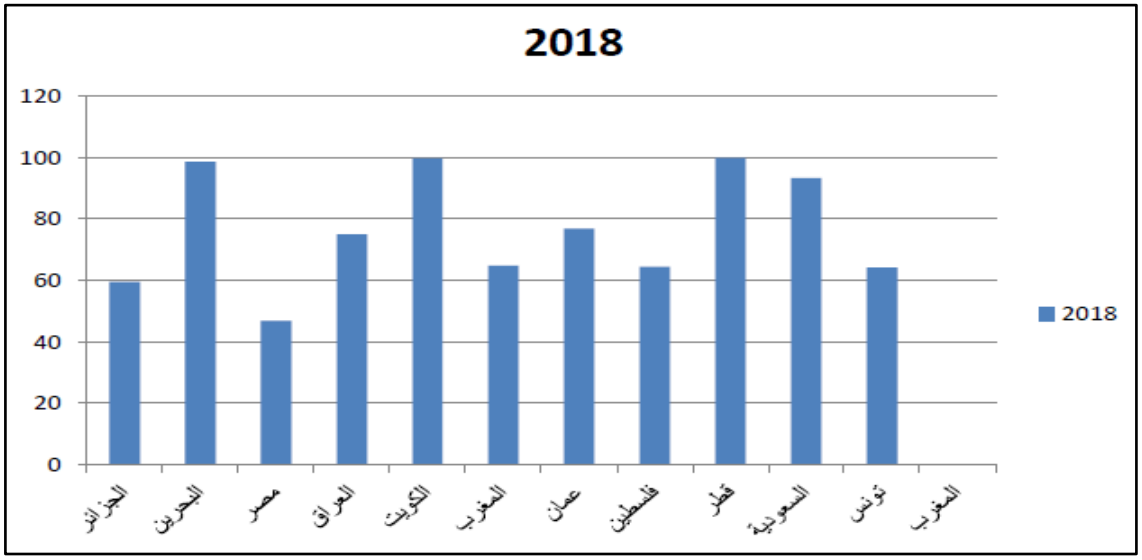

المصدر: فلاق صليحة وآخرون، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي** ، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد07، العدد04، 2019، ص399.

و يوضح الشكل مدى اهتمام الدول الخليجية كقطر، الكويت، الإمارات بنسبة 98% و99%.في حين دول المغرب العربي في مرحلة متوسطة من حيث استخدام الانترنت والتي تراوحت من 50% و60% وما هذا ما يلخص تطور منطقة الخليج العربي في مجال الشمول المالي الرقمي وفق مقياس نسب مستخدمي الانترنت.

[1] – فلاق صليحة وآخرون، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العرب** ي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد07، العدد04، 2019، ص399.

الشكل رقم 3– 8: أسباب عدم امتلاك حساب في المصرف للدول العربية سنة 2018.

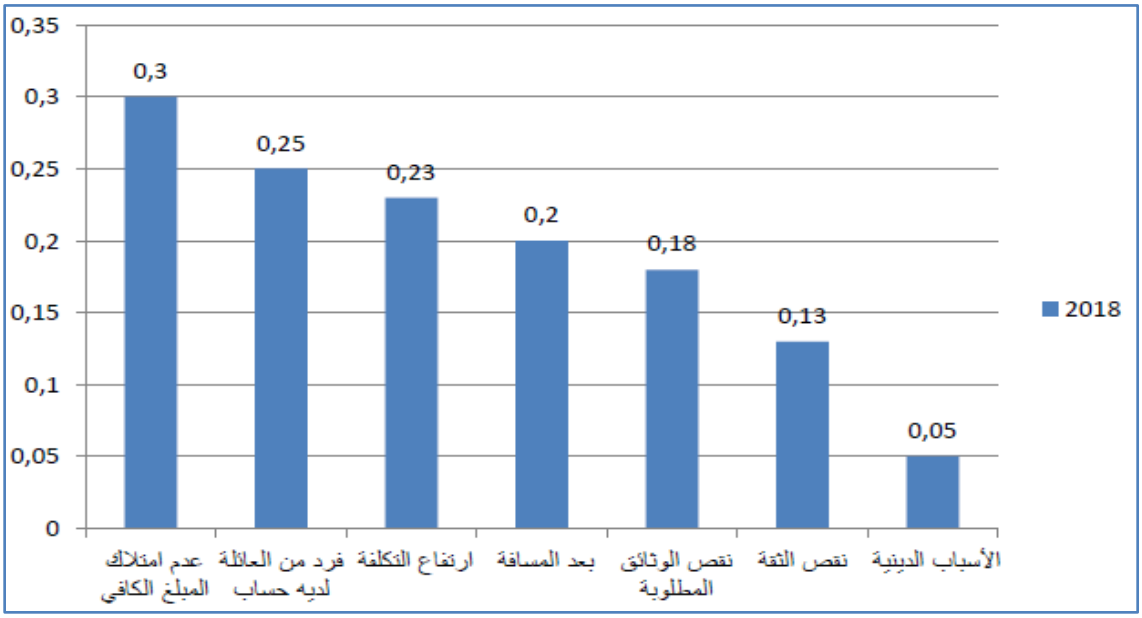

المصدر: فلاق صليحة وآخرون،**مرجع سبق ذكره**، ص401.

يتضح من الشكل أن عدم امتلاك حساب للأسباب الدينية صغير نسبيا على مستوى العالم، لكن النسبة تختلف من دولة لأخرى كما يمكن أن يرتفع بشكل خاص في بغض البلدان الإسلامية، أي أن السبب الحقيقي هو عدم كفاية المبلغ المالي.

2 – أهمية التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي:

كان للتقدم التكنولوجي اثر ايجابي على تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية ونختص بالذكر الشمول المالي حيث تتجه المؤسسات المالية في الدول العربية إلى تقديم الخدمات الرقمية لأسباب تتمثل في التقدم التكنولوجي المذكور سابقا واتساع استخدام الحاسبات الإلية والهواتف المحمولة بواسطة الأفراد والمؤسسات، وتنويع مصادر الدخل، بما في ذلك نذكر الصراف الآلي ومختلف الآلات المالية.

المطلب الثالث: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الشمول المالي

يعتبر مؤشر الشمول المالي احد أهم المؤشرات التي ترمز إلى تقدم اقتصاد الدول، وهذا لوفرة الخدمات المالية متطورة، وبأسعار معقولة ووقت تنفيذ قصير وبشكل رقمي، ابرز هذه الخدمات، الاقتراض الادخار، الدفع الالكتروني...

و الدول العربية ككل دول العالم تسعى إلى تطوير درجة الشمول المالي في اقتصادياتها لما له أهمية في النمو الاقتصادي، الحد من تفاقم ظاهرة الفقر، تشجيع الاستثمار، إضافة إلى أهميته في القضاء على ظاهرة الفساد، وبما أن جميع المعاملات تتم بشكل الكتروني ورقمي، وتهتم كل من الشراكة العالمية للشمول المالي "GPFI " ومجموعة العشرين (G20)بتوفير اكبر قدر من المؤشرات قياس الشمول المالي لإجراء دراسات اقتصادية تعطي نظرة واضحة على مستوى القطاع المالي في بلد ما، أو منطقة ما.

و تطرقنا في دراستنا هذه بالمنطقة العربية فقط وحاولنا تصنيف دولها على حسب استخدامها لمؤشر الشمول المالي.

الجدول رقم 3– 2: ترتيب الدول العربية في مؤشر الشمول المالي لسنة 2017.

الدول العربية	مؤشر الشمول المالي(%)	الترتيب
لبنان	51.70	37
عمان	46.90	42
الكويت	42.90	56
قطر	40	57
الأردن	38.85	68
الأمارات	33.9	76
المغرب	31.25	83
تونس	30.95	87
السعودية	25.68	102
ليبيا	20.58	109

فلسطين	21.36	121
مصر	20.98	123
الجزائر	9.85	137
السودان	5.92	143
اليمن	3	170

المصدر: السيد عميرة زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، **التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، ص154**.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن لبنان تحتل المرتبة 37 عالميا، تليها كل من عمان، الكويت، قطر، الأردن، الإمارات بنسب ليست بعالية، أما بقية الدول فقد تجاوزت مراتبها المائة وهذا يدل على أن الشمول المالي في الدول العربية متخلف وضئيل النسب بالمقارنة مع الدول الغنية.[1]

[1]– السيد عميرة زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، **التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي**، ص154.

المبحث الثاني: الشمول المالي في الجزائر

المطلب الأول: سياسات البنوك الجزائرية في تعزيز الشمول المالي

سعت البنوك الجزائرية لتعزيز الشمول المالي على رأسها البنك المركزي وهذا من خلال إطار تنظيمي بناء على تصريح السيد محافظ البنك الجزائري في اليوم العربي للشمول المالي يوم 27افريل 2020 تحت شعار "نحو بناء تعليم يعزز الشمول المالي" وهذا ما سيكون نقلة جديدة لبنك الجزائر ومن الإجراءات المعتمدة من طرفه والواجب تنفيذها في مسائل الإدماج المالي وذلك يعتمد على الفاعلين في الساحة المصرفية ويكون تطوير الشمول المالي (في البنك المركزي) وذلك بتعليم وتحسسي فئة الشباب خاصة بمبادئ وأساسيات الثقافة المالية حسب المعايير الدولية المعتمدة وهي من انشغالات والتدابير التي تسعى السلطات العمومية والبنك الجزائر في تحقيقها في اقرب الآجال وذلك من خلال بث ثقافة مصرفية لدى الشباب ووضع إستراتيجية اتصال ديناميكية موجهة خصيصا نحو البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر بهدف إشراكها في هذه المبادرة خاصة.[1]

و قد ركز البنك خلال لقائه في فبراير الماضي مع البنوك والمؤسسات المالية العامة على دور الشمول المالي كعنصر أساسي لتنمية النشاط المصرفي والتنمية الاقتصادية أيضا، ودعا من خلاله إلى كل الفاعلين للمساهمة في التنمية بفعالية عن طريق تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل أنجاح هذه السياسة الجديدة ويتطلب ذلك تنسيق كل الجهود وأشراكها، كما يتوجب تسجيل الشمول المالي من الأولويات القصوى في برامجهم وذلك بالتركيز على فئة الشباب من خلال الحملات التحسيسية وتتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية وخاصة التي لها علاقة بالتقنيات الجديدة والتطبيقات والابتكارات المالية المتاحة وذلك للتيسير على المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأقلم مع آليات التمويل.

و على البنوك والمؤسسات المالية عدم نسيان الطبيعة الجغرافية وذلك بتوسيع شبكات البنوك والمؤسسات المالية في كل مناطق الوطن والتي تكون في مناطق منعدمة، ومن المستحسن أن تعمل البنوك وفق دراسة طبيعية لنشاطات الاقتصادية الموجودة على مستوى كل المناطق وذلك لسد حاجة سكانها وتوفير المنتجات لمواطنيها.

[1]– صفية يوسفي، وحسن مجبري، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، جامعة أدرار، ص376.

و قد قام بنك الجزائر أيضا بتسطير برنامج تنسيقي مباشر مع وزارة التربية الوطنية لإحياء اليوم العربي للشمول المالي وقد احتوى على عدة نشاطات تحسيسية، تدور كلها حول البنوك والمؤسسات المالية العاملة عن طريق فروعها على المستولى القطر الوطني. وكان تواصل مباشر مع تلاميذ المدارس والمتوسطات والثانويات وهذا بتقديم تعريف للنشاطات البنكية ونظرة عن عملياتها المالية.

غير أن هذه الحملة التحسيسية قد توقفت نتيجة تفاقم جائحة فيروس كورونا والتي خال دون تحقيق البرنامج المسطر لهذه النشاطات .[1]

و يعمل بنك الجزائر على وضع قواعد وأساسيات صلبة لتحقيق شمول مالي حقيقي من خلال استفادته من تجارب بعض الدول والتي نالت تقدما في هذا المجال.

و من الإجراءات التي قام بها بنك الجزائر بهدف تنظيم وتعزيز الشمول المالي ليستهدف كل فئات الزبائن والمتعاملين ومن أهم الإجراءات واللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر المؤرخة في 15مارس 2020 والتي جاء في محتواها تكريس المعاملات البنكية الإسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق فتح نافذة الفتح الإسلامي وما تعكسه من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة، بحيث لب بنك الجزائر نسبة كبيرة من مطالب المتعاملين وتاطير المعاملات البنكية الإسلامية إذ قام بنك الجزائر بإصدار نظام تغطية والذي حقق تقدما بارزا في هذا المجال.

و تشجيعا لاستعمال المنتجات الرقمية، اصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظاما آخر، وذلك بمجانية بعض الخدمات (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال الصراف الآلي، تزويد التجارة بأجهزة الدفع الالكترونية...). وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وتوظيف وسائل الدفع الغير نقدية ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم المنتجات الجديدة المواكبة للتطورات التكنولوجية من جهة أخرى.

و سيستمر بنك الجزائر في العمل على وضع آليات جديدة ومبتكرة للوصول إلى مرحلة الشمول المالي حسب المعايير الدولية.[2]

[1]– صفية يوسفي، وحسن مجبري، **نفس المرجع**، ص376.

[2]– سيد أعمر زينب، شينيني رشيد، **واقع وأفاق الاقتصاد الرقمي والشمول المالي في الجزائر** ، جامعة احمد دراية، إدرار، مخبر التكامل الاقتصادي، الجزائري الإفريقي، ص68.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الجزئية الشمول المالي في الجزائر

بعد تطرقنا في موضوع الشمول المالي في الدول العربية وترتيباتها حسب المؤشر العالمي للشمول المالي لاحظنا أن الجزائر تتمركز في المرتبة 141 عالميا متأخرة عن لبنان، عمان، الكويت، قطر التي تحتل مراتب لابأس بها، حيث يرجع ذلك لمجموعة مؤشرات نلخصها في الجدول لأهم النسب المئوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي للجزائر لسنة (2011-2014-2017) كمؤشر أول: [1]

1 -من جانب الطلب:

الجدول رقم 3- 3: النسبة المئوية للبالغين الذين يملكون حسابات في المؤسسات المالية

السنوات	الإناث	الذكور	المجموع
2011	%20.4	%46.1	%33.3
2014	%40.3	%60.9	%50.5
2017	%29.3	%40.3	%42.5

المصدر: سيد أعمر زينب، شينيني رشيد، **واقع وأفاق الاقتصاد الرقمي والشمول المالي في الجزائر، جامعة أحمد دراية** ، أدرار، مخبر التكامل الاقتصاد الجزائري الإفريقي، ص68.

يمثل الجدول أعلاه النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي خلال السنوات (2011-2014-2017)، كما تشير المعطيات إلى أن المؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية على غرار البنوك ومؤسسات البريد مستوى جيد، حيث بلغ 33% سنة 2011 ونسبة 60% سنة 2014، فيما كان 43% سنة 2017.[2]

[1]- صفية يوسفي، وحسن مجبري، **مرجع سبق ذكره** ، ص68.

[2]- زوليخة كنيدة، ورمضان مروة وآخرون، **واقع الشمول المالي في الجزائر، مخبر الدراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة**، المركز الجامعي، عبد الحفيظ بوال صوف، ميلة، ص102.

الجدول رقم 3– 4: أهم النسب المئوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر.

السنوات	2011	2014	2017
حساب القوى العاملة(فوق السن 15 عام)	51	66	59
حساب خارجة القوى العاملة (فوق السن 15 عام)	18	35	29
حساب الريف (فوق 15 عام)	24	42	44
ملكية بطاقة الائتمان (فوق 15 عام)	01	06	03
ملكية بطاقة الدفع (فوق 15 عام)	14	22	20
الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية (فوق15 عام)	01	02	03
الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء (السن فوق 15 عام)	25	13	19
دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمي (السن فوق 15 عام)	–	–	08
ادخار الأموال في مؤسسات مالية (فوق 15 عام)	4	14	11
ادخار الأموال عند العائلة أو الأصدقاء (السن فوق 15 عام)	2	03	04
استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية	–	89	66

المصدر: سيد أعمر زينب، شنيني رشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص68 .

نلاحظ خلال الثلاث سنوات لا تتعدي 50%، أي أن الباقي لا يوجد لديهم أي حساب مالي أو هناك ما ينفعهم من فتحها، وهذا يعني أن الخدمات المالية ليست في متناول الجميع.[1]

[1]– سيد أعمر، شينيني رشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص96 .

أن قلة مؤشرات الشمول المالي في الجزائر جاءت نتيجة لمجموعة أسباب هي ما أدت إلى وجود نسب ضئيلة في مواكبة الجزائر للشمول المالي، ونذكر هذه الأسباب في نقط كالأتي:

- انعدام الثقة في مقدمي الخدمات المالية.
- عدم الوصول إلى مزودي الخدمات المالية.
- عدم وجود ما يكفيهم من المال.
- نقص الوثائق اللازمة لفتح حساب مالي.
- هناك فجوة بين الجنسين تقدر ب20% خلال 3سنوات في امتلاك حسابات، يرجع لعدم امتلاك النساء الماكثات في البيت لحسابات مالية فأغلبية من يفتحون الحساب هم من القوى العاملة، فاغلب البطالين لا توجد لديهم دوافع لفتح حسابات مالية .
- الاقتراض من العائلة والأصدقاء لا يتجاوز 25%، خلال 3سنوات وهي تشمل التحويلات فيما بينهم.
- الذين يملكون بطاقات الدفع مصرفية وبريدية) لا يتجاوزون 22% خلال ال3 سنوات.
- الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، ليتجاوز خلال ال3سنوات.
- ادخار الأموال في المؤسسات المالية لا يتجاوز 14% لعدم الثقة أو عدم وجود ثقة ادخارية.
- عدم وجود ما يكفيهم من المال.
- عامل المسافة.
- دفع الفواتير باستخدام حساب المؤسسة المالية الرسمية بلغت 8% خلال سنة 2017، وهو ضئيل جدا.

1 1 –مؤشر الاقتراض البالغين (فوق 15سنة) اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية:

من أهم المؤشرات لقياس مستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية في جذب شرائح المجتمع للاستفادة من المنتجات المالية، والجدول الموالي يمثل نسبب اقتراض الأفراد البالغين (15سنة فما فوق) من المؤسسات المالية الرسمية وضعف الثقافة المالية.

الجدول رقم 3– 5: نسبة المقترضين فوق 15سنة من المصارف التجارية والمؤسسات المالية للسنوات 2011–2014–2017.

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	%1	%2	%05

المصدر: من اعداد الطالبيتين اعتمادا على المؤشر: The littele book data on financial inclusion World Bank group, 2012, 2015; 2018:

نلاحظ من الجدول أن نسبة اقتراض للبالغين اكبر من 15سنة الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية في الجزائر ضعيفة جدا، حيث كانت بنسبة 1% سنة 2011 شهدت ارتفاع طفيف إلى سنة 2014 بنسبة 02%ثم ارتفعت سنة 2017 إلى 05% وهنا نستنتج تواجد نقص تبني الإستراتيجية المتخذة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر فيما يخص عمليات الاقتراض.

1 2 –مؤشر الادخار من المصارف والمؤسسات المالية للأفراد البالغين (فوق15سنة)

يقيس نسبة الادخار الأفراد (فوق15سنة) لدى المؤسسات المالية في الجزائر وفيما يلي جدول نسب الادخار:

الجدول رقم 3– 6: نسب الادخار من المصارف والمؤسسات المالية للأفراد البالغين

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	%04	%14.0	%11

المصدر: بالاعتماد على: The littele book data on financial inclusion World Bank group, 2012, 2015; 2018:

من الجدول نلاحظ أن نسب الادخار للأفراد البالغين لدى المؤسسات المالية منخفضة جدا حيث كانت بنسبة 04% سنة 2011 وشهدت ارتفاع جيد سنة 2014 بنسبة 14.0% إلا أنها انخفضت إلى 11%سنة 2017 وهذا راجع لسبب تبني نفس إستراتيجية الدولة وأسباب أخرى نستطيع تلخيصها في عدم وجود ثقة بين المتعاملين والبنوك.

2 -من جانب العرض:

2 4 –مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ:

يقيس مؤشر الفروع البنكية مدى انتشار فروع بنكية في الوطن لكل 100 الف بالغ خلال السنوات(2011-2014-2017-2018-2019).

الجدول رقم 3– 7: مؤشر الفروع البنكية مدى انتشار فروع بنكية في الوطن لكل 100 ألف بالغ خلال السنوات(2011–2014–2017–2018–2019).

السنوات	2011	2014	2017	2018	2019
النسبة	%5.2	%5.2	%5.2	%5.2	%5.2

المصدر: بالاعتماد على المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database

من خلال النسب المدروسة في الجدول نجد أن انتشار الفروع البنكية في الجزائر مستقر، فالجزائر لا تملك إلا 05 فروع لكل 100الف بالغ خلال سنوات الدراسة من 2011-2014-2017-2018-2019، و بالتالي تشهد ضعف في تواجد وانتشار الخدمات المالية البنكية وهذا يدل على اعتماد الدولة لنفس الاستراتيجيات التقليدية في ترويج خدماتها البنكية.

2 2 -**مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100الف بالغ:** يقيس نسبة استخدام الآلات المصرفية لكل 100الف بالغ في الجزائر خلال السنوات(2011-2014-2017-2018-2019).

الجدول رقم 3– 8: نسبة استخدام الآلات المصرفية لكل 100الف بالغ في الجزائر خلال السنوات(2011–2014–2017–2018–2019)

السنوات	2011	2014	2017	2018	2019
النسب	6.10	7.50	9.34	9.54	9.64

المصدر: تم بالاعتماد على المؤشر العالمي الشمول المالي Global Findex Database

من خلال الجدول نلاحظ أن استعمال الصراف الآلي ATMمنخفض جدا في الجزائر بالرغم من وجود تحسن طفيف بين السنوات وهذا يدل على غياب الثقافة الشمول المالي لدى البنوك الجزائرية.

2 3 –مؤشر العملاء المقترضون من البنوك لكل 100الف بالغ: يقيس نسبة العملاء الذين قاموا بعمليات الاقتراض من البنوك التجارية لكل 100الف بالغ.

الجدول رقم 3– 9: نسبة العملاء المقترضونمن البنوك لكل 100الف بالغ.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
النسب	%44.25	%39.19	%40.64	%45.18	%50.33

المصدر: تم اعتمادا على المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database

من النسب نلاحظ أن نسب المقرضون متذبذبة فيما بينها،

المطلب الثالث: مقارنة مؤشرات الشمول المالي بين بعض الدول العربية

نتناول في مطلبنا هذا دراسة مقارنة لمستويات الشمول المالي في الجزائر ودول المغرب العربي الذي ركزنا فيها على تونس والمغرب بالإضافة لمقارنتها مع فرنسا كدولة أوروبية متطورة لمعرفة المكانة التي تحتلها في مستولى الشمول المالي، وعليه الجدول التالي يوضح مؤشرات الشمول المالي وبعض البلدان المجاورة لسنة 2017.

1 – مؤشرات الشمول المالي:

الجدول رقم 3– 10: مقارنة لبعض مؤشرات الشمول المالي بين(الجزائر–تونس–المغرب–فرنسا)

البلدان	الجزائر	تونس	المغرب	فرنسا
لديهم حسابات في المؤسسات المصرفية	%42.5	%37	%28.6	%94
لديهم حسابات الادخار	%11	%18.3	%6.3	%48.1
مستخدمي الانترنت والهاتف خلال الخدمات المالية	%2	%4.1	%1.5	–
مقترضو من مؤسسات مالية رسمية	%05	%09	%2.6	%45.2
مقترضو من مصادر غير رسمية الأفراد والعائلة	%18.6	%31.7	%18	%8.4

المصدر: تم اعتمادا على المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database

من الجدول نلاحظ أن نسب الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالدول المقارن بها متدنية.حيث نلاحظ أن نسبة الوصول للخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف 2% وبالنسبة للعملاء المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية وصلت النسبة ل05% وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع تونس ب 4.1% وبالنسبة للخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف 17% في حالة الاقتراض من المؤسسات المالية.

أما بالنسبة للمدخرين وصلت نسبتهم ل11% بالمقارنة مع فرنسا فهي ضعيفة جدا التي حققت 48.1% أما عدد الفروع البنكية في الجزائر فهي ضئيلة جدا بالمقارنة مع هذه الدول بمتوسط 5فروع لكل 100الف نسمة في الجزائر و 20.5 فرع في تونس أما في المغرب 24.5 فرع، وهذا ما استدعى على الجزائر تبني استراتيجيةوطنية لتعزيز الشمول المالي.

2 – مؤشر الصراف الآلي ATM لكل 100 ألف بالغ

الجدول رقم 3– 11: مقارنة لبعض نسب استعمال الصراف الآلي لكل 100الف بالغ بين(الجزائر–تونس–المغرب–فرنسا)

البلدان	الجزائر	تونس	المغرب	فرنسا
2017	9.34	29.69	26.97	102.29
2018	9.54	30.72	27.79	98.29
2019	9.64	–	28.58	–

المصدر: تم اعتمادا على المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database

من الجدول نلاحظ انخفاض في استعمال الصراف الآليفي الجزائر بالمقارنة مع الدول المجاورة والمقارن بها أعلاه.حيث لم يتجاوز 9مكينات لكل 100الف بالغ وهو معدل ضئيل بالمقارنة مع تونس التي حققت 33 ماكينة لكل 100الف بالغ؛ خلال سنة 2018.و المغرب ب28.58 سنة 2019 آن فرنسا فقد حققت 102 ماكينة لكل 100الغ بالغ سنة 2017.

الشكل رقم 3– 9: مقارنة لبعض نسب استعمال الصراف الآلي لكل 100الف بالغ بين(الجزائر– تونس–المغرب–فرنسا)

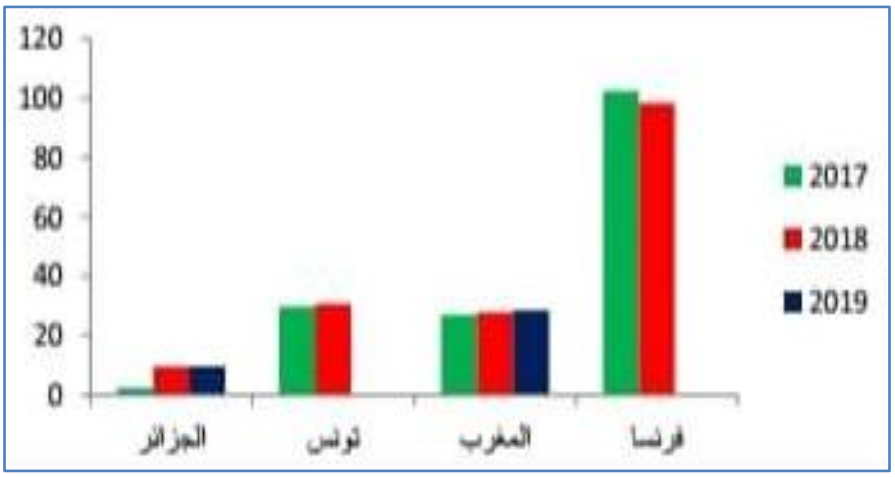

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول(11.3). اعلاه

جانب العرض:

أ. مؤشر الفروع البنكية لكل 100الف بالغ:

الجدول رقم 3– 12: مقارنة بين الجزائر وبعض البلدان وفقا لمؤشر الفروع البنكية لكل 100الف بالغ خلال السنوات (2017–2018–2019)

البلدان	الجزائر	تونس	المغرب	فرنسا
2017	5.2%	26.69%	24.54%	36%
2018	05.2%	23%	–	–
2019	5.2%	–	24.61%	61.24%

المصدر: تم اعتمادا على المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database

من الجدول نلاحظ انخفاض في انتشار الفروع البنكية في الجزائر، حيث لم يتجاوز 5 فروع لكل 100الف بالغ، خلال السنوات 2017.2018.2019، بالمقارنة مع الدول المجاورة؛ كما تونس كانت 26.69% والمغرب 24.54% وفرنسا 36% خلال سنة 2017؛ أي أن هناك فرق كبير بين البلدان والجزائر في سياسة الشمول المالي ولازالت متبنية لإستراتيجية تقليدية.

المبحث الثالث: الشمول المالي وارتباطاته بالتنمية

المطلب الأول: الشمول المالي وأثره على التنمية الاقتصادية والمستدامة

أصبح موضوع الشمول المالي ومنذ العقدين الماضيين من المواضيع التي حازت على اهتمام الباحثين، الحكومات والبنوك المركزية في جميع إنحاء العالم، وقد أتى هذا الاهتمام به لارتباطه بمواضيع حساسة منها التنمية من خلال أثره عليها، وبالاعتماد على الدراسة التي قام بها البنك الدولي عن الشمول المالي وأثره على التنمية الاقتصادية في الفترة الممتدة بين 2004 إلى سنة 2019 في دول المغرب العربي والممثلة في الجزائر، تونس، والمغرب والتي أن نستخلص منها أهم ما جاءت به في اثر الشمول على التنمية المستدامة حيث له تأثير ايجابي على البعدين الرئيسيين المتمثلان في كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي ففيما يخص البعد الاقتصادي فقد وضح العلماء باعتماده على مؤشر نسبة النمو الاقتصادي فقد خرج أن زيادة معدل الشمول المالي في دول المغرب العربي يعزز من نسبة النمو الاقتصادي في هذه الدول ويفسرون أن ارتفاع مؤشرات الشمول المالي يساعد بنسبة كبيرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الدعامة الاقتصادية للاقتصاد ومحرك النمو الاقتصادي، كما أن مساهمه الشمول المالي يساعد في تعزيز الاستقرار المالي ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي، كما يعزز من التنافسية في تقديم الخدمات المصرفية بالإضافة إلى إضفاء الشفافية والشرعة في انجاز المعاملات المالية كما يسمح بخلق مناصب الشغل والقضاء على مشاكل البطالة، وتحريك عجلة التنمية، خصوصا في المناطق المعزولة، وهذا كله يؤدي إلى خلق الثروة، ودعم النمو الاقتصادي، احد أهم ركائز التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي.

أما بالنسبة للبعد الاجتماعي وباعتمادهم على مؤشر التنمية البشرية، حيث تم توصل إلى أن تعزيز الشمول المالي في دول المغرب العربي يؤدي إلى الحد من الفقر، وعدم المساواة، ويسمح بتوفير فص العمل وإرساء العدالة الاجتماعية، كما يسمح بدوره بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لها علاقة بالتنمية البشرية، كمؤسسات التعليم، الصحة والطاقة، مما يساهم في تفعيل البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة.

كما تم دراسة أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة حيث توصل العلماء انه يمكن للمؤسسات المصرفية تبني المسؤولية الاجتماعية وذلك

لوجود علاقة ايجابية معتبرة بينها وبين الأداء المالي مما يشير إلى أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات تخلق تصورا ايجابيا في أذهان الزبائن المحتملين الأمر الذي يساعد على جذبهم والحفاظ على قاعدة ملكية الزبائن وهو ما ينعكس زيادة الأداء المالي للبنوك حيث يتجلى تأثيره في نجاح المؤسسات المالية في توسيع قاعدة الشمول المالي، أساسا على مستوى الثقة، التي يحملها الزبائن عن تلك المؤسسات ومن ثم يتعين ابتكار وتصميم خدمات موجهة نحو تلبية رغبات وتوقعات الزبائن باعتباره أساس بناء علاقات مريحة وطويلة المدى مع الزبون وهو ما يعود بالنفع المتبادل، على جميع الشركاء من جهة؛ ويحقق التوجه نحو إستراتيجية فعالة للشمول المالي من جهة أخرى.

كما أن أهمية التوجه أكثر نحو مشاركة المؤسسات المالية في المزيد من المساهمات الخيرية مما يزيد من إراداتها المستقبلية، وأدائها الاقتصادي.[1]

المطلب الثاني: تحديات الشمول المالي في الجزائر:

يعتبر الشمول المالي من أهم التحديات التي تسعى إليه جميع الدول بما فيها الجزائر وهذا باعتباره عنصر في تطوير التنمية الاقتصادية وهذا بتعزيزه للنمو الاقتصادي بحيث يعمل على شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية، وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، و رغم ذلك لازالت المنطقة الجزائر متأخرة عن البلدان الأخرى، فقد احتلت المرتبة 141 عالميا في الشمول أي في المجموعة الثانية عالميا.

في مطلبنا خذا نتطرق لأهم تحديات الشمول المالي في الجزائر في عدة جوانب نبدأ بالقطاع المصرفي المالي حيث يعتبر من أكثر الأنشطة المتأثرة بمظاهر العولمة وبالأخص الشمول المالي إلي تربطه علاقة بالجهاز المصرفي الذي تأثر بدوره سلبا بعد الأزمة المالية العالمية 2008 وظهرت أثاره على الدول النامية من بينها الجزائر التي تمثلت في انخفاض السيولة ما انجر عنه صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل استثماراتها في الجزائر، كما شهدت ارتفاع في فاتورة الواردات التي أدت إلى زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية، وتراجع سعر الدينار إمام العملات الأجنبية وانخفاض مداخل

[1]– كتاب أعمال المؤتمر الدولي: **الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة دراية إدرار، يوم 24.25-05-2021.

الصادرات. كما انخفضت معدلات النمو لمستويات غير كافية لامتصاص البطالة، وهذا ما انعكس على عدم تنفيذ البرامج المسطرة، ومواجهه المشاريع الجزائرية للصعوبات نتيجة ذلك.[1]

و كان هناك تدخل من قبل التقرير الاقتصادي العربي الموحد، بذكر العديد من التحديات التي تواجه النظم المالية العربية، والتي تعمل على الحد من فرص النفاذ الخدمات المالية ومن ابرز هذه التحديات نذكر:

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص نفاذ للتمويل، إذ رغم التحسن الملحوظ في الآونة الأخيرة إلا انه لا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية، والتي تساعد في زيادة فرص النفاذ للتمويل، ومن الفرص نذكر الاستعلام الائتماني والرهانات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.
- انخفاض القدرة التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على الجانب الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.
- عدا وجود نص قانوني يحوي تصنيف مالي محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، اذ يصعب وضع الرقابة على تنظيم تمويل اصغر من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية مستقلة.
- عدم مواكبة التطور للمؤسسات المالية الغير المصرفية خاصة مؤسسة الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار ومحدودية الأدوات وأسواق الدين المحلية، خصوصا أسواق السندات والصكوك وهذا ما نتج عنه تزايد في الائتمان المصرفي. [2]

ناهيك عن وجود أسباب أخرى وتحديات أخرى واجهها الشمول المالي نلخصها في النقاط التالية:

- عدم فتح حسابات مصرفية أو بنكية في المؤسسات المالية لسبب مالي وهو عدم امتلاك المال الكافي وهذا يعتبر احد أهم الأسباب .

[1]– ميسم الصغير، **الشمولية المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد02، جامعة تمنراست، الجزائر، 2012، ص504.

[2]– فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة ادراة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص422.

- نقص الثقافة الوعي المالي إذ يرى العديد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في أي مؤسسة مالية.
- أسباب دينية وهذا يعود لطبيعة المجتمع العربي الإسلامي والتي لا تتفق مع سياسات التعاملات البنكية، على الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي.
- ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي، وبطئ تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة ومسايرة التطورات الراهنة[1].

كما كان لجائحة كورونا تحديا كبيرا خلال السنتان الأخيرتين، حيث أن التدفقات النقدية لقطاعان المصرفي والمالي، قد تأثر سلبا، أدى إلى تعثر عملاء البنوك والمؤسسات المالية، من قطاع الشركات على اختلاف أحجامها، وهذا ما أدى على فرض إجراءات.

المطلب الثالث: حلول مقترحة لترقية الشمول المالي في الجزائر

تعتبر التنمية الاقتصادية شريان اقتصاد الدولة، حيث تتحكم مستوياتها في تطور الدولة أو تخلفها، فكل بلد تعمل على اتخاذ الاستراتيجيات التي تعمل على تحسين من المستولى التنموي لاقتصادها وعليها من احد السياسات المنتهجة الشمول المالي لما له من آثار وارتباطات بالتنمية الاقتصادية،

نستعرض في مطلبنا الحلول أو الوصايا التي يجب على كل دولة اتبعها في تعزيز الشمول المالي والمؤثر بدوره على مستوى التنمية الاقتصادية تفاديا لكل المشاكل التي تؤثر سلبا عليها وهي كالآتي:

- أهمية إدراج الشمول المالي، كهدف استراتيجي جديد للحكومات والجهات الرقابية، مع ضرورة تحقيق التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الإطار المتكامل للشمول والاستقرار الماليين؛
- حث صانعي القرارات على أهمية تحقيق التناغم بين استراتيجيات تنمية المشروعات المتناهية المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وإعطاء أهمية للتثقيف المالي اللازمة لشريحة كبيرة من المجتمعات العربية.

[1]– بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، **واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية** ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد01، جامعة البليدة02، الجزائر، 2018، ص، 102.

- الاهتمام بالنظم الالكترونية وتعظيم الاستفادة من التطور الكبير في الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة وتطوير البنية التحتية للنظام المالي للدولة.
- خلق بيئة مشجعة وملائمة لحصول الشباب والنساء على التمويل والخدمات المالية وتوسيع نطاقها عبر المناطق في الدولة.
- زيادة وتوسيع دور الصيرفة الالكترونية لاستغلال الخدمات المالية بطريقة سهلة في وقت قصير وبسرعة.
- أهمية التعاون المشترك بين البلدان في وضع إستراتيجية موحدة من شانها تعزيز الشمول المالي في الدول بوتيرة واحدة.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.
- تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمجتمعات المالية وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية، وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.
- ضرورة دمج الشمول المالي في الاستراتيجيات والرؤى الوطنية.

و هكذا نستطيع تلخيص الوصايا بالحديث عن الاقتصاد الجزائري مثبتين على دور الشمول المالي حيث يقع على عاتق البنك المركزي باعتباره الماطر و المسؤول عن البنوك الجزائرية الآخرين يقع على عاتقه صياغة إستراتيجية جديدة وقوية للشمول المالي بعيدا عن الإستراتيجية التقليدية بصفته كذلك صاحب الترخيص والاعتماد ويتابع ك التطورات القطاع المالي ويحرص على سلامته واستقراره، حيث تبرز أهمية وضع سياسة وطنية للشمول المالي من خلال: [1]

- تحديات المعوقات التي ستواجه عمليات التطبيق.

[1]– كنيدة زوليخة ،رمضان مروى، **واقع الشمول المالي في الجزائر، مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالص وف، ص104.

- تطوير البنية التحتية المالية.
- اعتماد التكنولوجيا الحديثة في التعاملات المالية وتحسين بيئة ممارسة الأعمال.
- السعي لابتكار آليات جديدة لادخار.
- توفير فرص للاستثمار.
- تنافس البنوك يتيح الفرص أمام العملاء ليساعد أصحاب المشاريع المصرة على التعامل مع البنوك.

خلاصة الفصل الثالث:

يلعب البنك المركزي الدور الأساسي في التعاملات والخدمات المالية فيما يخص الشمول المالي وبالرغم من كل المجهودات القائمة من طرفه في تعزيز الشمول المالي إلا أن الجزائر تتمركز من بين الدول الضعيفة في الخدمات المالية ولا يزال هماك الكثير للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها إلى خدمات مالية شاملة للإفراد.

و بالحديث عن الجزائر كدولة عربية فنختص بالذكر أن المنطقة العربية كذلك تصنف من الدول التي تعاني كذلك من ضعف لمؤشرات الشمول المالي فيها. وباعتبار الشمول من احد العوامل الاقتصادية المالية فيعتبر من المؤثرين على وتيرة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الذي ينعكس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمع.

خاتمة

من خلال ما تم عرضه في دراستنا، أن الشمول المالي يعتبر آلية لتمكين الأفراد و المؤسسات من قضاء اداءاتهم المالية و ما يحتاجون من منتجات و خدمات مالية بطرق ذات مستوى جيد في غضون وقت قصير بالمقارنة مع وقت ماض و لا ننسى بتكلفة معقولة التي تتماشى و أوضاعهم، مهما اختلفت مستوياتهم الاجتماعية ومناطقهم الجغرافية، مما يساهم على دمجهم في القطاع المالي الرسمي و استغلال مواردهم المالية بطريقة مربحة. و تطرقنا لموضوع التنمية الاقتصادية باعتبارها من أهم المواضيع الاقتصادية الهامة و التي تعمل لرفع مستوى الدخل القومي للفرد بحيث يترتب تباعا على هذا يترتب تباعا على هذا ارتفاع متوسط نصيب دخل الفرد. و لتحقيق مستوى عالي في التنمية الاقتصادية يعتبر تعزيز الشمول المالي ترقية للقطاع المالي و بالتالي يؤثر على مستوى التنمية و هذا يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للأفراد و تحسين دخولهم و القضاء على المشاكل الاجتماعية على رأسها الفقر و البطالة.

أولا. نتائج البحث:

- يساهم الشمول المالي في تحسين المستوى المعيشي و زيادة الدخل القومي و القضاء على مختلف المشاكل كالبطالة.
- الشمول المالي وسيلة لتطوير القطاع المالي و عملية ديناميكية للانتقال من حالة التخلف لحالة التقدم.
- الشمول المالي سياسة مالية هادفة لتحسين الخدمات و المنتجات المالية.
- الشمول المالي فرصة لتعزيز الثقة بين الفرد و المؤسسات المصرفية كما يساهم في تعزيز المنافسة المالية بين المؤسسات المصرفية.
- الشمول المالي منفعة للاقتصاد و المجتمع و القطاع المالي المصرفي ككل و خاصة في الجزائر.
- الدول العربية و من بينهم الجزائر ضعيفة في مؤشرات الشمول المالي مما يتطلب التعجيل في إصلاح القطاع المصرفي و تطبيق تكنولوجيا المعلومات فيها.
- وجود تفاوت بين المؤشرات الشمول المالي بين الدول العربية مع قلة الإحصائيات التي تخص الشمول المالي في الجزائر.

ثانيا: إقتراحات البحث

- الشمول المالي محور استراتيجي يساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي

- زيادة تمويل رواد الأعمال و المشروعات الصغيرة و المتوسطة و التي تلعب دورا هاما في مكافحة الفقر و البطالة ،و رفع مستوى التنمية الاقتصادية و البشرية في المنطقة العربية .
- ابتكار أدوات حديثة ذات تكلفة لإيصال الخدمات المصرفية إلى كافة فئات المجتمع ،في الدول العربية ، و لا سيما فئة الدخل المحدود و النساء و الشباب الذين يساهمون في تحقيق الشمول المالي
- القيام بإجراء ملتقيات علمية وأيام دراسية من أجل دراسة و مناقشة كل ما من شأنه زيادة الوعي و التعريف بالشمول المالي و متطلباته في الدول العربية و ما يرتبط به من قضايا و سياسات و برامج.

ثالثا: اختبار الفرضيات:

من خلال ما جاء به من تحليل و معلومات فصل الأول تم رفض الفرضية العدمية، أو الصفرية و القبول بالفرضية البديلة.

- H0: لا توجد علاقة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي. ⟵ من خلال التحليل و المعلومات في الفصل الأول تم رفض الفرضية العدمية و القبول بالفرضية البديلة اي إثبات هنالك علاقة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي.
- H01: لا يوجد علاقة بين الشمول المالي و التنمية الاقتصادية. ⟵ من خلال الفصل الثاني تم رفض الفرضية العدمية و القبول بالفرضية البديلة أي وجود علاقة بين الشمول المالي و التنمية الاقتصادية .
- H1: يمكن أن يساهم الشمول المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول العربية. ⟵ من خلال دراسة المقارنة في الفصل الثالث وجدنا أن الشمول المالي يساهم فعلا في تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول العربية

رابعا: أفاق البحث:

نقترح مجموعة من المواضيع للطلبة الجدد و التي لم يسمح لنا الوقت للتعرض لها:

- دراسة قياسية لأثر الشمول المالي على الصيرفة الإسلامية في الجزائر .
- قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر .

- دور و أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

باللغة بالعربية:

أ. **الكتب:**

1. احمد شامية، **مبادئ التحليل الاقتصادي**، دار الثقافة، طبعة الخامسة، عمان، 1992
2. إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، نظريات التنمية والنمو، و استراتيجيات التنمية، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، بدون سنة نشر.
3. إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، **مفاهيم أساسية في علم اقتصاد كلي**، عمان، الأردن، دار وائل للطباعة و النشر، 1999.
4. إسماعيل محمد بن قانة، "**اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، و استراتيجيات)** "، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط2012، 01
5. بشار يزيد الوليد، **التخطيط و التطوير الاقتصادي**، دار الراية للنشر و التوزيع، طبعة الأولى، 2008، .
6. حسين إبراهيم عيد، **دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي** ، دار المعرف الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990.
7. سالم توفيق ألنجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتب و النشر، العراف، 1988.
8. الصيرفي محمد، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 2007.
9. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع مصر، 2015.
10. علاء فرج الطاهر، **التخطيط الاقتصادي**، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
11. علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس زمان للنشر و التوزيع، عمان، 2010.

12. الغالبي طاهر، العامري صالح، **المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال و شفافية نظام المعلومات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

13. فايز إبراهيم الحبيب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و واقع الدول النامية**، مطبعة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1985، .

14. كاظم القريشي، **كتاب التنمية الاقتصادية، النظريات و السياسات**، طبعة أولى، دار للنشر و توزيع، 2007.

15. كتاب أعمال المؤتمر الدولي: **الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة** ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، مخبر دراسات التنمية المكانية و تطوير المقاولاتية، جامعة دراية إدرار، يوم 25.24-05-2021.

16. محمد حربي عريقات، **مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1997.

17. محمد شفيق، **السكان و التنمية و القضايا و المشكلات**، المكتب الجامعي الحديث، 1998.

18. محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، دار اليازوري للنشر، ، عمان الأردن، 2016.

19. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2007.

20. نعمة نغم حسين، أحمد نوري حسن مطر، **الشمول المالي: متطلبات التطبيق و مؤشرات القياس**، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2020

21. وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، دار جليس زمان للنشر و التوزيع، طبعة 1، 2009.

ب. المقالات و المجلات العلمية:

1. ادراة الأبحاث و الدراسات، **واقع الشمول المالي في و دور التكنولوجيا المالية في تعزيزه** ، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد،458،2019.

2. أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2021.

3. أيمن بوازنة، وفاء حمدوش، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، 2021.

4. بدر شحدة حمدان، **اثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين**، المجلد 04، العدد02، فلسطين، 2008.

5. بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، **واقع و أفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد09، العدد01، جامعة البليدة02، الجزائر، 2018.

6. رفيقة صباغ، سليمة غرزي، **الشمول المالي في الدول العربية، واقع و آفاق**، مجلة أبعاد اقتصادية مجلد10، العدد2، 2020.

7. سميرة بولحبال، حاكمي نجيب الله، **أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية**، مجلة أبحاث، العدد1 جوان، 2019.

8. شنبي صورية، بلخضر السعيد، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية**، مجلة البحوث في العلوم السياسية، المجلد: 03، العدد 02، 2018.

9. صليحة فلاق و سامية شارفي، **دور الصناعة التكنولوجيا المالية في تقرير الشمول المالي بالعالم العربي**، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، عدد1، مجلد22، 2020.

10. فضيل البشير ضيف، **واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر** ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة الجزائر، مجلد 06، العدد 01، 2020

11. فلاق صليحة و آخرون، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد4، مجلد 7، الشلف، 2019.

12. كركار مليكه، **الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة، الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد10 ، العدد 03، جامعة البليدة 02، الجزائر 2016.

13. محمد بن موسى، **أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم**، مجلة الإستراتيجية و التنمية، العدد 15، مجلد 8، الجلفة، 2018.

14. محمد طرشي وآخرون، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد01، العدد01، 2019.

15. ميسم الصغير، **الشمولية المالية و أثرها على اقتصاديات الدول النامية** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 01، العدد02، جامعة تمنراست، الجزائر، 2012.

16. لادية لوزري، **واقع الشمول المالي في الدول العربية و آليات تعزيزه**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، الجزائر، المجلد02، العدد02، 2021.

ت.الرسائل و الأطروحات:

1. أحمد نوري حسن، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية**، جامعة النهرين، بغداد، 2018.
2. إكرام مالوسي، سنه مسعي، **الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة ميلة 2021.
3. بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، **واقع و أفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية** ، جامعة المدية، المركز الجامعي، تيبازة، ص49..
4. بن يطو حياة، **التأمينات الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء–** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ا2015-2016.
5. رواء نافذ عليوة، **اثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية** ، مذكرة ماجستير منشورة في المحاسبة و التمويل، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2019.

6. سمير عبد الله، **الشمول المالي في فلسطين**، مذكرة ماجستير، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس و رام الله، 2016.

7. سيف الإسلام، خميس عبد الخالق قفيشة، **واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين**، مذكرة ماجستير، جامعة الخليل 2020.

8. ضيف احمد، **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصاد المستديم في الجزائر 1989-2012**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، 2015.

9. فتيحة مبروكي، هاجر زياني، **واقع الشمول المالي في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.

10. قندازة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة و التنمية لاقتصادية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2017_2018.

11. لسبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب**، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة محمد خضر بسكرة، 2004.

12. مريبعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر الواقع والأفاق**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، 2012 – 2013.

13. منور اوسرير، **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية: دراسة نظرية تحليلية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

14. موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2006-2007.

15. حنين محمد بدر عجوز، **دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، 2017.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Douglas Randall and Jennifer Chien" **،8 keyapproaches to accelerate financial inclusion"**, words bank ،2017,see web site: http: //blogs.wordbank.orgsd.

مواقع الانترنت:

1. بن حمو فايزة، دريس رشيدة، **المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي ، تحولات الاقتصاد الزراعي و الصناعي و بنية المجتمع،** بدون صفحة، الموقع الالكتروني these.unif.btma.dz تم الاطلاع عليه يوم 23_03_2022
2. عبد الرحمن خوالدة، **الشمول المالي رافعة النهوض الاقتصادي،** يوم اطلاع على الموقع**www.alghad.com**
3. A.P THRIWAL CROWAL **AN DEVLOPMENT**_6TH ECTITION MAEMILLAM PRESS ETC1999

الملخص:

تهدف الدراسة إلى أثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية ودراسة مقارنة بين الجزائر وبعض الدول العربية، من خلال التطرق لمفهوم الشمول المالي، أهميته أهدافه ودوره في التنمية، والتركيز على مؤشراتهم، ثم عرض كل من معوقات وحلول الشمول المالي والتنمية الاقتصادية .

بينت النتائج أن الشمول المالي من خلال تجاربه يرجع بالنفع على الاقتصاد والمجتمع لأنه يساهم في الحد من الفقر وتحقيق التنمية .واجهت الجزائر بعض الصعوبات في تجسيدها للشمول المالي وعدم وجود إحصائيات له في الآونة الأخيرة، لذلك لابد من تحديد هذه الصعوبات ومعالجتها بدقة، كتدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي، و ابتكار أدوات حديثة ذات تكلفة منخفضة لإيصال الخدمات المصرفية إلى كافة فئات المجتمع .

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التنمية، الشمول في الدول العربية .

Summary:

The study aims at the impact of financial inclusion on economic development and a comparative study between Algeria and some Arab countries, by addressing the concept of financial inclusion, its importance, objectives and role in development, and focusing on their indicators, then presenting both the obstacles and solutions of financial inclusion and economic development.

The results showed that financial inclusion through its experiments is beneficial to the economy and society because it contributes to reducing poverty and achieving development. Algeria has faced some difficulties in its embodiment of financial inclusion and the lack of statistics for it in recent times, so these difficulties must be identified and addressed accurately. , such as strengthening the basic pillars of financial inclusion, and innovating modern tools with low cost that do not reach banking services to all segments of society.

Keywords: financial inclusion, development, inclusion in the Arab countries